تنوع مفاهيم ومقاييس الفقر والتنمية البشرية

ومدى انعكاسها على استراتيجيات التنمية مع التطبيق على التجربة المصرية

دراسة نقدية

د / السيد فراج السعيد محمد السيد

مدرس الاقتصاد - كلية التجارة - جامعة دمياط

ملخص البحث

تتمثل مشكلة الدراسة في أنه على الرغم من تطوير مفاهيم ومقاييس الفقر والتنمية البشرية ، ومن ثم تطوير خرائط وسبل الوصول إليه منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين ، ومن ثم تطوير سياسات وبرامج مكافحته وفقاً لتوجيهات ونصائح البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، إلا أن ثمة تفاقماً لظاهرة الفقر ، بمختلف أبعادها ، في غالبية الدول المتخلفة . فهل ثمة علاقة بين تطوير مفاهيم ومقاييس الفقر والتنمية البشرية - كما بلورها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة - وبين حدوث اعوجاج في الفكر التنموي مهد وسوغ لحدوث اعوجاج في سياسات واستراتيجيات التنمية ، التي دمجت بدورها ما بين استراتيجيات الإنتاج والاستثمار والتطوير واستراتيجيات التوزيع ، بما أدي إلى الخروج عليها بالاستجابة للسياسات الاقتصادية الليبرالية التي فصلت عملية التوزيع عن عملية الإنتاج [1] ، ومن ثم فاقمت من ظاهرة الفقر ؟ ، كما تتمثل مشكلة الدراسة ، أيضاً ، في أنه على الرغم من أن بعض البلدان المتخلفة قد حققت تقدماً ملموساً في مقاييس التنمية البشرية إلا أن ثمة تفاقماً لظاهرة الفقر المطلق والفقر النسبي معاً.

ويتمثل هدف الدراسة في الوقوف على أسباب ونتائج هذا التناقض بين تطوير مفاهيم ومقاييس الفقر والتنمية البشرية ، وتطوير خرائط وسبل الوصول إليه منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين ، ومن ثم تطوير سياسات وبرامج مكافحته ، وبين تفاقم ظاهرة الفقر ، بمختلف أبعادها ، في غالبية الدول المتخلفة .

أما منهجية الدراسة فقد استندت إلى المنهج الاستقرائي من خلال تحليل وتتبع البيانات المتعلقة بالفقر والتنمية البشرية ، وإلى المنهج الاستنباطي من خلال تناول مفاهيم ومقاييس الفقر والتنمية البشرية بالنقد والتحليل .

نتائج الدراسة : توصل الباحث إلى عدد من النتائج التي ضمنها نهاية البحث .

---

[1] لقراءة تفصيلية في طرق تقدير دليل التنمية البشرية ، دليل الفقر المتعدد الأبعاد .... يرجى الرجوع إلى :

- **الأمم المتحدة ، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية (2007 / 2008) .**
- **الأمم المتحدة ، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية (2013) .**

وفي تناولنا لهذه الدراسة فإننا سوف نقسمها إلى مقدمة وإلى المباحث التالية :

المبحث الأول : تطور مفاهيم ومقاييس الفقر والتنمية البشرية .

المبحث الثاني : مدي انعكاس مفاهيم ومقاييس الفقر والإنماء على استراتيجيات التنمية .

المبحث الثالث : تطور مفاهيم ومقاييس الفقر والتنمية البشرية وأثرها على التنمية في مصر.

مقدمة : برزت مشكلة الفقر وازدادت عمقاً – بكافة أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية – في البلدان المتخلفة أبان خضوعها للاستعمار المباشر أو غير المباشر في القرنين التاسع عشر والعشرين ، والذي فرض عليها نمطاً من الإنماء الاقتصادي القائم على الليبرالية الاقتصادية. فقد صاحب استعمار هذه البلدان :

(1) إعادة توزيع للدخل وللثروة من أسفل إلى أعلي ومن الداخل نحو الخارج . وقد تمثل ذلك في تبني سياسات اقتصادية واجتماعية أفضت إلى تدهور حاد في نصيب أجور ودخول الفئات الاجتماعية الدنيا في كل من الناتج المحلي و الثروة القومية ، وإلى زيادة نصيب أرباح التصدير والأرباح الزراعية وأجور الفئات الاجتماعية العليا ، كما أفضت إلى إعادة توزيع للثروة من الفقراء ومحدودي الدخل إلى صالح الفئات التي تحالفت مع قوي الاستعمار . كما تم ذلك ، أيضاً، من خلال تشجيع نظام اجتماعي / طبقي يتوفر على خفض في الأجور بما يجعل القيمة الحقيقية للصادرات - معبراً عنها بقيمة ما تتضمنه من عمل - أكبر من ثمنها . وهو ما أدي – من خلال آليات الحرية الاقتصادية - إلى استنزاف مستمر للفائض الاقتصادي لهذه البلدان وتعبئته نحو الخارج .

ففي مصر تشير بيانات توزيع الملكية الزراعية سنة (1950) إلى أن (94%) من الملاك الزراعيين يملكون (35%) من الأراضي الزراعية بمتوسط قدره (19.) فداناً للفرد ، وان نحو(076. %) من الملاك يملكون نحو (19%) من الأرض الزراعية بمتوسط قدره (550) فداناً [2].

(2) د . عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد ، في التطور الاقتصادي المحلي والدولي ، دراسة تحليلية ، بدون ناشر ، 1997 ، هامش صـــ 31 .

وفي سنة (1947) كان (53%) من قوة العمل البالغة (8.4) مليون عامل يعملون في الزراعة ، (7.8%) في الصناعة [3]. بيد أن الدخل الفردي في مصر قد هبط خلال الفترة من عام (1900) حتى عام (1945) بنسبة (1.5 %) [4].

وقد أخذ نصيب الأجور في الدخل القومي في التراجع بشدة خلال الفترة من عام 1973 حتى عام (1995) .حيث انخفض هذا النصيب من (51%) تقريباً في عام (1973) إلى (36%) في عام (1977) ، وإلى (39%) تقريباً في عام (1987) [5]. بيد أن هذا النصيب قد انخفض إلى (29%) في عام (1993/ 1994) [6].

(2) تفكيك منظومة الإنتاج المحلية (هيكل الناتج القومي) التي كانت تقوم على الاكتفاء الذاتي والتنمية المتمركزة على الذات وتكريسها للإنتاج من أجل خدمة المراكز في الخارج . وهو ما ترتب عليه تعطيل قوي التطور ، أي تعطيل قوى التراكم الرأسمالي والاجتماعي ، وما ترتب عليه بالتالي من ضآلة التوسع الاقتصادي كماً وكيفاً ، ومن ثم زيادة معدلات البطالة ، وبالتالي زيادة درجة الفقر عمقاً ومفقد ترتب على معاهدة (1840) التي فرضتها الدول الاستعمارية على مصر ، أن تحولت مصر من استراتيجية التنمية المستقلة (1820 – 1850) إلى الليبرالية الاقتصادية بالتكامل مع السوق الدولى من خلال الاعتماد على صادرات القطن التي كانت تستخدم إيراداته خلال فترة التنمية المستقلة في إقامة صناعات متطورة . وقد صاحب هذا التكامل توسع كبير في الدين العام الخارجي لمصر ، أخذ عبء خدمته يستنزف جزءاً كبيراً من الصادرات ومن إيرادات الحكومة . وهي ظاهرة ترتبط ، تاريخياً ، بمدي إندماج الاقتصاد المتخلف في السوق العالمي . (لا حظ تفاقم الدين الخارجي لمصر عقب تبني سياسات وإجراءات الليبرالية الاقتصادية منذ عام (1974) .

---

(3) د . خليل حسن خليل ، دور رءوس الأموال الأجنبية في تنمية الاقتصاديات المتخلفة ، مع دراسة خاصة بإقليم مصر ، صـ 20

(4) د . على الجريتلي ، خمسة وعشرون عاماً ، دراسة تحليلية للسياسة الاقتصادية في مصر ، 52 – 1977 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، صـ 16.

(5) د . محمد حامد الزهار / مشاكل اقتصادية معاصرة ، بدون ناشر ، بدون تاريخ ، صـ 139 .

(6) البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي لسنة (1993/ 1994) .

فحتى عام 1939 لم يكن هناك أي نظام ضريبي في مصر . فقد صدر القانون رقم (14) لسنة 1939 بفرض ضرائب على الثروة المنقولة والأرباح التجارية والصناعية وكسب العمل [7]. وهو - قانون - كما نرى لم يتضمن أي شكل من أشكال الضرائب العقارية ، برغم أن الثروة العقارية في مصر ، حينذاك ، كانت تمثل أهم أشكال الثروة ، بل ومصدر توليد ما لا يقل عن (50%) من الناتج المحلي.

(4) التركيز على تنمية الهياكل الأساسية التي سهلت استخلاص الفائض الاقتصادي المحلي وتعبئته نحو المراكز الرأسمالية - كشق الترع والمصارف – إقامة خطوط السكك الحديدية – إقامة الموانئ – المصارف ...) ، مع إهمال متعمد للمرافق الاجتماعية اللازمة لعملية التنمية الحقيقية (المدارس والجامعات – المستشفيات – الإسكان الصحي – الصرف الصحي - ...) . ففي مصر، مثلاً، لم يتم إقامة أول جامعة حكومية إلا في عام 1925 . كما لم يتم إقامة كلية طب إلا في عام 1925 . وقبل هذا التاريخ كانت المدارس الفنية التي تكفل تخريج الفنيين هى السائدة في مصر . كما كان إنشاء الوحدات الصحية والمستشفيات في ربوع مصر شديد التواضع ، وخاصة في الريف الذي يعد المنتج الأساسي للفائض الاقتصادي وللفقر في آن واحد وهو ما كرسه الاستعمار البريطاني . كما كان التعليم الجامعي بمصروفات حرمت بمقتضاها الفئات الفقيرة ومحدودة الدخل من فرص الحصول على شهادات جامعية عليا [8]. ففي عام (1937) بلغ متوسط نسبة الأمية في مصر (85%) من السكان [9].

ومن ثم فلم تكن ثمة أي تنمية اقتصادية أو اجتماعية في مصر حتى قيام ثورة 1952 . تلك الثورة التي عملت على توزيع وإعادة توزيع الدخل والثروة لصالح الفقراء ومحدودي الدخل ، كما عملت على التوسع في التعليم العام والجامعي المجاني ، وكذلك عملت على التوسع في إقامة كليات الطب والمستشفيات والوحدات الصحية في غالبية ربوع مصر . ففي عام 1964 تم إصدار قانون بإنشاء هيئة التأمين الصحي لتتولى الرعاية الطبية للفئات العاملة في الحكومة وبعض فئات العاملين القطاع العام .

---

(7) د . عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد ، المرجع السابق مباشرة ، صـــ 25 ، 26 .

(8) جمعية التنمية الصحية والبيئية ، برنامج السياسات والنظم الصحية ، الحالة الصحية والخدمات الصحية في مصر ، القاهرة ، 2005 ، صـــ 6 وما بعدها .

(9) د . خليل حسن خليل ، المرجع السابق مباشرة ، صـــ 14 .

وقد ساهم بروز دور الدولة المنتجة في غالبية البلدان النامية ابان عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين ، والذي تبدى في شكل استراتيجيات تنموية محددة ، في التخفيف من حدة الفقر ، سواء من خلال زيادة استيعاب الفقراء في العملية الإنتاجية (وهذا من الأهداف الجوهرية لاستراتيجيات التنمية) أو من خلال توفير الدعم المباشر وغير المباشر للفقراء ومحدودي الدخل.

بيد أن الردة التي شهدتها غالبية البلدان النامية – ومنها مصر - عن استراتيجيات التنمية إبان عقود السبعينيات والثمانينات والتسعينيات من القرن العشرين ، وتبنيها لنموذج الليبرالية الاقتصادية القائم على أنقاض هذه الاستراتيجيات ، قد أعاد مرة أخرى بروز ظاهرة الفقر للصدارة . فقد أخذ كل من الفقر المطلق والفقر النسبي مرة أخري في التفاقم بل أخذ فقر المرض وفقر الفرص ، في الظهور والزيادة والتفاقم .

أن تطور مفاهيم الفقر ، ومن ثم تطور طرق قياسه وتطور سياسات التعامل معه وفقاً لهذه المفاهيم ، لم يكن مجرد وليد الدراسات والأبحاث التلقائية المتعلقة بالفقر بهدف دحضه ، أو التخفيف منه ، بل يبدو أنه كان وليد توجهات وغايات محددة ، لعبت دورها في تغيير مفاهيم ، ومن ثم سياسات وتوجهات عملية الإنماء في غالبية البلدان النامية التي تبنت نموذج الليبرالية الاقتصادية .

فالحقيقة أن مفاهيم الفقر والتنمية البشرية ومقاييس كل منهما التي طورها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، كانت تتضمن توجهاً تلقائياً نحو تغليب نموذج الليبرالية الاقتصادية على نموذج استراتيجيات التنمية المستقلة . حيث يلاحظ أن البرنامج المذكور يتكئ على ما يلي :

-الترويج لسياسات الحكم الديمقراطي .

- مكافحة الفقر في إطار مفاهيم محددة له.

- الإنعاش ومنع الأزمات .

- البيئة والطاقة .

وهى موضوعات ومحاور وإن كانت تؤثر وتتأثر بعملية التنمية الوطنية (المستقلة) ، إلا أنها لا تشكل المنطلقات الصلبة والغايات العليا في عملية التنمية التي تتصدي لهيمنة شاملة على الموارد الوطنية استخداماً لها في إجراء التغيير الهيكلي المنشود اقتصاديا – من خلال زيادة

الوزن النسبي للقطاعات الإنتاجية الديناميكية – واجتماعياً من خلال زيادة الوزن النسبي للطبقة الوسطي وتحقيق العدالة الاجتماعية – وسياسياً من خلال تنمية القوة العسكرية التي تحمي الاستقلال الاقتصادي .

فالبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة يتناول الفقر كمنتج ثانوي لعملية الإنماء وليس كناتج أصيل لها . ومن ثم فإن علاجه للفقر يأتي ، وبالضرورة ، مستقلاً عن عملية الإنماء ، وذلك من خلال ما يسمى شبكات الأمان الاجتماعي . أي من خلال فصل عملية الإنتاج عن عملية التوزيع (أي توزيع الناتج بين المشتركين في العملية الإنتاجية) . مع أن نمط عملية الإنتاج هو الذي يشكل نمط عملية التوزيع . فأثناء عملية الإنتاج يتحدد التوزيع – وخاصة التوزيع الأولي للدخل - . أي أن نمط عملية الإنماء يتضمن نمط عملية التوزيع والتخصيص للموارد وللدخل ، وخاصة أن العملية الاقتصادية عملية تراكمية [10].

وتركز التقارير الصادرة عن البرنامج **الإنمائي** للأمم المتحدة (**وهو برنامج إنمائي وليس برنامجاً تنموياً**) على أن **النمو الاقتصادي** وحده لا يحقق تقدّما تلقائيا في التنمية البشرية. فالسياسات الإنمائية الحقيقية التي يجب أن تنتهج – من وجهة نظر هذا البرنامج - تقوم على محاربة الفقر والاستثمار في إمكانات الأفراد ، بالتركيز على رفع مستويات التعليم والتغذية والصحة والدخل، بشكل متساو وعادل بين جميع الفئات و الأفراد. لذا تقترح هذه التقارير التركيز على أربعة مجالات للاستمرار بزخم التقدم الإنمائي ، وهي :

- المساواة بين الجنسين .
- وإعلاء صوت الشباب والمواطنين عموما وتمكينهم من المشاركة.
- ومواجهة الضغوط البيئية .
- معالجة التغيّرات الديموغرافية.

فلم تكن هذه التقارير لتتعرض للأسباب الجوهرية لعودة تفاقم ظاهرة الفقر المتعدد الأشكال والمظاهر. وهي تلك الأسباب التي تتجلى في التخلي عن **استراتيجيات التنمية الوطنية** (وليس التنمية البشرية فقط) ، وإعادة إلحاق الاقتصاد المحلي كاقتصاد تابع للمراكز الرأسمالية المتقدمة

---

(10) محبوب الحق ، ستار الفقر ، خيارات أمام العالم الثالث ، ترجمة ، ترجمة أحمد فؤاد بلبع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1977 ، صـ 20 .

المتمحورة على الذات ، وتعزيز السياسات الاقتصادية الليبرالية ، بحيث تكون القرارات الصادرة عن الاقتصاد المحلي تابعة للقرارات الصادرة عن هذه المراكز . ولذا تتراجع فرص الاقتصاد المحلي في التمكين . أي التمكين من إدارة موارده الاقتصادية والهيمنة عليها بما يحقق مصالحه ، ومن ثم مصالح أفراد المجتمع .

فمثلاً يصبح الثمن الأقل لواردات مصر من القمح الأمريكي مقارنة بتكلفة إنتاجه في مصر أساساً لاتخاذ مصر قرار باستيراد القمح من الولايات المتحدة ، وعدم تجشمها (مصر) عناء التوسع في زراعة منتج استراتيجي تتخطى عوائده الاستراتيجية عوائده التجارية [11].

ويلاحظ بداية أن المجتمع الدولي استغرق ما يزيد على العشر سنوات، حتى يستوعب مفهوم التنمية – وفقاً للمفهوم الأمريكي - ويبدع مؤسسات وتنظيمات وتشريعات لتصريفها . وعشر سنوات ونيف، هي المدة التي تفصل بين ترجمة الولايات المتحدة الأمريكية عملياً لوعد التنمية الذي جاء على لسان الرئيس ترومان ، وتأسيس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وهو تأسيس قد رافق موجة من الحماس العالمي والتسابق الدولي نحو احتلال الصفوف الأولى في المجال التنموي. كما أنه تأسيس استراتيجي أيضا واكب أجواء الحرب الباردة . إذ يكرس التصنيف الأمريكي لدول العالم إلى فئتين : الفئة الأولى هي ما سماها الرئيس الأمريكي ترومان بالدول المحبة للسلام ، ويقصد بها الدول الموالية للمذهب الاقتصادي الليبرالي . والفئة الثانية هي تلك الدول التي كانت موالية للمذهب الاشتراكي الذي يرتكز على تدخل حاسم للدولة في الاقتصاد من أجل إنجاز مشروع التنمية الوطنية حينئذ . هذا التصنيف يبقى حاضراً ضمنياً في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال تنصيصه القوي على ضرورة مساعدة بلدان العالم في مجال تكريس الحكم الديمقراطي ، وهذا يستتبع ضمنا أن يصبح البرنامج وكأنه مكافأة للبلدان الموالية للقطب الأمريكي.

---

(11) هذا القرار هو قرار استراتيجي شديد الخصوصية ، ولكن يصوره فكر الليبرالية الاقتصادية بأنه قرار بسيط وعقلاني . على الرغم أنه من الناحية الحقيقية قرار غير عقلاني من المنظور التنموي والااقتصادي في الأجل الطويل . ففي هذا الأجل يتراجع ما يسمى التمكين الاقتصادي للمجتمع في سلعة غذائية رئيسية ، ومن ثم يتضائل التمكين الاقتصادي بشكل أعمق للفقراء ومحدودي الدخل فيما يخص هذه السلعة التي تمثل سلعة أساسية بالنسبة لهم .

والهدف من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو مساعدة البلدان على إيجاد وتبادل الحلول الخاصة بها في المجالات الأربعة الرئيسية التي يعنى بها البرنامج وهي ، كما سبق بيانه ، : الحكم الديمقراطي، ومكافحة الفقر، والإنعاش ومنع الأزمات، والبيئة والطاقة.

وبغض النظر عن مدى صدق هذه الأهداف، أو وجود أهداف أخرى غير معلنة ؛ فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يكرس بشكل واضح مفهوم الوصاية من خلال ما يسميه بمساعدة البلدان في مختلف المجالات التنموية . هذه الوصاية تتمثل في[12]:

(أ) التحديد القبلي لمجالات التنمية، وهو تحديد لا تستشار فيه الدول، ولا يراعي الفروق بين أحوالها وخصوصياتها.

(ب) نمطية البرامج والإجراءات المقترحة على الدول " لحل مشاكلها " التنموية .

(جـ) مؤشرات قياس التنمية والتي ستغفل بلا شك أي تحسن في الحالة العامة للدولة لا يتم تصريفه من خلال المجالات والمؤشرات المقترحة من قبل البرنامج الإنمائي.

---

(12) هشام المكي ، قراءة نقدية في تقرير التنمية البشرية 2013 ،. http://www.nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?id=370

المبحث الأول

تطور مفاهيم ومقاييس الفقر والتنمية البشرية

في بداية عملية التنمية ركزت مؤشراتها على كل من معدل النمو الاقتصادي ومعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ، كمؤشرات لمدي تقدم عملية التنمية . إلا أن هذه المؤشرات هى مجرد مقاييس ومتوسطات كمية لا تعكس بدقة جوهر عملية التنمية التي هى عملية ديناميكية تقوم على إحداث تحولات نوعية وكمية معاً ، أساساً ، وبمعدلات متسارعة ، في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع ، بما يسمح بسيطرة أعمق وأشمل على استخدام الموارد الاقتصادية كمياً وكيفياً ، وبما يسمح بتنويع الناتج القومي نحو مزيد من التمحور حول الذات وتخفيف الاعتماد الكثيف على السوق الخارجي كمحدد لحجم ونمط التراكم الرأسمالي ، ومن ثم لحجم ونمط الناتج المحلي الإجمالي .

وقد كانت مفاهيم الفقر ومقاييسه تركز - غالباً - على الأبعاد المادية / الكمية وحدها . ولذلك كان الإهتمام في قياس الفقر ينصب على دراسة البدائل التالية :

(1) الفقر المطلق : سواء من خلال خط الفقر العالمي أو خط الفقر الوطني . وهو خط يتحدد بشكل تحكمي من خلال تحديد تكلفة حد أدنى من الحاجات الضرورية لاستمرار الفرد على قيد الحياة . ويسمح هذا بتقسيم أفراد المجتمع – من هذه الناحية – إلى فئتين ، فئة تتجاوز هذا الخط ، ولذا لا تدخل هذه الفئة في عداد الفقراء ، وفئة تهبط دون هذا الخط وهى فئة الفقراء . ومن ثم يقاس نجاح التنمية - جزئياً - بمدي مساهمتها في تقدم التنمية البشرية من خلال تقليص عدد أو نسبة الفقراء فقراً مطلقاً .

ويلاحظ أن مفهوم الفقر المطلق يتناول جانباً واحداً فقط من الجوانب المختلفة لمتغير الفقر ، وهو ما يسمى فقر الدخل . ولاشك أن مثل هذا التناول – وقد أهمل جوانب أخرى للفقر – قد ركز على سياسات محددة للتخفيف من حدة مشكلة الفقر بمظهرها الكمي . فقد تم التركيز على سياسات تقريب التفاوت الشديد في الدخول ، وعلى سياسات الدعم المباشر وغير المباشر للسلع الأساسية

من غذاء و مأوي وملبس ، وكذلك على سياسات التسعير ، وسياسات التوظيف [13] . *ومن ثم فإن محاولة التخفيف من مشكلة الفقر اعتماداً على هذا المفهوم ، وهذا القياس للفقر ، كان يتطلب من الدولة سياسات تدخلية أكثراً عمقاً في الحياة الاقتصادية والاجتماعية .*

و يعد مؤشر نسبة الفقراء مقياساً لمدى انتشار فقر ما يسمى بفقر الدخل . أنه مؤشر يشير إلى نسبة الأفراد ألفقراء أو الأسر الفقيرة – كما تم تعريفها بواسطة خط الفقر – كنسبة من إجمالي السكان. إلا أن هذا المقياس ، على أية حال ، غير حساس لتوزيع الفقراء تحت خط الفقر. وقد تم تفادى هذا القصور بواسطة المؤشرين التاليين [14] :

أ - مؤشر فجوة الفقر : و يعد مقياسا لعمق الفقر ، وهو الفجوة بين مستويات الإنفاق الملاحظة للأسر الفقيرة وخط الفقر. وبافتراض أهداف مثلى ، فإن مؤشر فجوة الفقر يشير إلى حجم الموارد "التحويلات" المطلوبة لرفع مستويات إنفاق الأسر الفقيرة فوق خط الفقر .

ب - مؤشر حدة الفقر - وهو يقيس درجة عدم المساواة في التوزيع تحت خط الفقر - وهو مؤشر يعطى وزناً أكبر للأسر التي تأتى في قاع توزيع الدخل "أو الإنفاق".

ولتوضيح ما سبق افترض أن – كنتيجة لتغير السياسات - 10% من الدخل أعيد توزيعها من أسرة فقيرة يضعها دخلها ضمن 30% تحت خط الفقر إلى أسرة تقع ضمن 50% تحت خط الفقر. أن مؤشر عدد الأفراد الفقراء فى هذه الحالة لن يتغير حيث أن حجم إعادة التوزيع لا يسمح لأي من الأسرتين للصعود فوق خط الفقر، كما أن مؤشر فجوة الفقر لن يتغير أيضا على اعتبار أن إعادة التوزيع حدثت في مستويات تحت خط الفقر. إلا أن أثر سياسة إعادة التوزيع هذه سيقاس بواسطة مؤشر حدة الفقر ، حيث أن مركز الأسرة الأقل مستوى في التوزيع سوف يتحسن.

ويلاحظ أن [15] المقياس الشائع الحاليّ للفقر المطلق للأشخاص الذين يعيشون على أقلّ من1.25 دولار يوميّاً بتعادل القوّة الشرائيّة ، هو متوسّط خطّ الفقر بين أفقر 15 بلداً في العالم .وهناك

---

(13) د . محمد عبد الله الرفاعي : معوقات بيانات قياس الفقر ، https://groups.google.com/forum/#!msg/fayad61/TeNkzju-.

(14) د . هبة الليثي : تحديات قياس الفقر في منطقة الإسكوا . http://css.escwa.org.lb/SD/0991/studypaper1_Ar.pdf. .

(15) د . عبد الحميد نوار ، الفقر المتعدد الأبعاد وسياسات معالجة مشاكل الحرمان المتشابكة في الدول العربية ، سلسلة أوراق بحثية ، تقرير التنمية الإنسانية العربية ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، المكتب الأقليمي للدول العربية ، 2014 ، صـ 22 وما بعدها .

أيضاً خطوط أخرى لقياس الفقر المُقاس بالنقود من خلال تقييم فقر الدخل على المستويين الوطنيّ ودون الوطنيّ .الافتراض الأساسيّ الضمنيّ هو أن الدخل وحده يجسّد كلاً من العوامل المباشرة وغير المباشرة التي تؤثّر في القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسيّة . بيد أن خطوط الفقر التي تقاس بالنقود وحدها هي مقاييس غير كافية بالفعل لقياس الفقر . فما هو المعنى الفعليّ للحدّ من الفقر المدقع في **حيز الدخل** بمقدار النصف إذا كان ثلثا سكّان العالم يعانون الفقر المدقع **المتعدِّد الأبعاد** ؟ .

في الواقع، فقد أضرّ البنك الدوليّ بمفهوم الفقر بإختزاله في 1.25 دولار أميركيّ في اليوم بتعادل القوّة الشرائيّة .ويشكِّك الكثيرمن الخبراء الاقتصاديّين في مجال التنمية في البعد المتعلّق بالدخل، إذ يشتّت الانتباه عن العديد من العوامل البشريّة ذات الصلة .بشكل خاصّ، هناك مشكلة في مفهوم فقر الدخل الأحاديّ البعد تتعلّق بالسلع الخاصّة والسلع العامّة . فتوافر المال لا يعني بالضرورة أن الناس لديهم إمكان الحصول على السلع العامّة والخاصّة التي يحتاجون إليها .وعلى العكس من ذلك، عدم توافر المال لا يعني بالضرورة أن الناس ليس لديهم إمكان الحصول على السلع العامّة والخاصّة التي يحتاجون إليها .ويمكن أن يكون الشخص فوق خطّ فقر الدخل لكنّه يعيش في منطقة ريفيّة أو في حيٍّ فقير من العشوائيات في الحضر بحيث يصبح من الصعب عليه إرسال الأطفال إلى المدرسة أو يعاني هؤلاء من أشكال الحرمان المهمّة لنموّ الطفل مثل الحصول على المياه الصالحة للشرب والوصول إلى مرافق صحّيّة آمنة .ويشير هذا إلى أن " الفقر المدقع " هو الحيِّز متعدِّد الأبعاد المتعلّق بغير الدخل ، والقضاء على فقر الدخل المدقع على هذا النحو قدلا يكون كافيًا للقضاء على الفقر المدقع متعدد الأبعاد . ويلاحظ أنه من خصائص مقاييس فقر الدخل والفقر المتعدِّد الأبعاد أنّها لا تتحرّك معًا وإلا كان واحدٌ منها زائدًا عن الحاجة . كما لوحظ وجود عدم تطابق بانتظام بين فقر الدخل والفقر المتعدِّد الأبعاد .ووفقاً للنتائج التجريبيّة لدليل الفقر المتعدِّد الأبعاد العالميّ لعام 2013 ، يعيش 1.7 مليار شخص في الفقر المتعدِّد الأبعاد في 104 بلدانٍ مقارنة مع 1.4 مليار شخص في تلك البلدان يُقدَّر أنّهم يعيشون على 1.25 دولار أميركي أو أقلّ في اليوم بتعادل القوّة الشرائيّة .

(2) الفقر النسبي : وهو نوع من الفقر ينتج عن سوء توزيع الدخل بين الفئات الاجتماعية ، حتي وإن لم يكن هناك فقر مطلق ، ويستخدم منحنى لورنز ومعامل جيني في قياس هذا النوع من

الفقر . كما يستخدم أيضاً معامل كوزنتز في قياس الفقر النسبي . و قد يعرف خط الفقر النسبي من خلال نسبة من المتوسط القومي للدخل . أي نسبة السكان الذين يحصلون على دخل أقل من الدخل المتوسط .

(3) الفقر والاستبعاد والتهميش : ويدل على وصف حالة تحول دون مشاركة الفقير في المجتمع لأنه غير قادر على الظهور في مظهر مقبول اجتماعيا، مما يؤدي إلى استبعاده وتهميشه أو إقصائه اجتماعيا ، وهو ما يزيد من درجة فقره ، ومن ثم من درجة تهميشه .... وهكذا في شكل حلقة مفرغة .

(4) الفقر والهشاشة والتعرض: ويشير إلى حالة فئات من السكان الذين لا يعتبرون فقراءاً بحسب قياسات الفقر المتبعة ولكنهم معرضون للوقوع في الفقر في حال تعرضهم لصدمة معينة، أي أنهم يعيشون مباشرة فوق خط الفقر ولا يملكون احتياطيا كافيا من الموارد أو القدرات التي تسمح لهم باستيعاب الصدمات الاقتصادية العامة أو الخاصة أو الطبيعية أو الاجتماعية أو الصحية، مما يؤدي إلى تدهور محسوس في مستوى معيشتهم إلى ما دون خط الفقر.

بيد أنه بداية من تسعينيات القرن العشرين – وبما يصاحب تطبيق غالبية البلدان المتخلفة لبرامج التحول من استراتيجيات التنمية – أخذ البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في طرح مفاهيم ومقاييس جديدة ، منها ما يسمى بالتنمية البشرية ، مع طرحه لمؤشر أو دليل التنمية البشرية ، ومنها ما يسمى بالفقر متعدد الأبعاد ، مع طرحه لمؤشر أو دليل الفقر البشري (1) ، دليل الفقرالبشري (2) ، ودليل الفقر متعدد الأبعاد لألكير وفوستر . وهى اطروحات غيرت من مفاهيم الفقر والتنمية . ومن ثم غيرت من أهمية الأولويات في سلم استراتيجيات وسياسات التنمية ، بل و في منهج الإنماء (والتنمية) . وسوف نتبين ذلك في الفصل الثانى من هذه الدراسة . أما الآن فسنتناول بعض هذه المفاهيم والمقاييس .

(5) دليل التنمية البشرية : يقصد بالتنمية البشرية - من منظور البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة - توسيع الخيارات والفرص أمام الأفراد . ويعد هذا الدليل ملخصاً لقياس التنمية البشرية . إذ يقوم بقياس الإنجازات لبلد ما بالنسبة لثلاثة مقاييس للتنمية البشرية هى :

- حياة مديدة وصحية ، وتقاس بالعمر المتوقع عند الميلاد .

- المعرفة : وتقاس بنسبة القرأة والكتابة بين البالغين بوزن نسبي (3/2) ، ونسبة القيد في التعليم العام والعالي بوزن نسبي (3/1) .
- مستوى معيشة لائق : ويقاس بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي .

(6) دليل التنمية البشرية المعدل بعدم المساواة : يقيس هذا الدليل التنمية البشرية بعد استبعاد معامل عدم المساواة بالنسبة لكل بعد من الأبعاد الثلاثة التي يتكون منها دليل التنمية البشرية . ومن ثم يأخذ في الاعتبار مدي التفاوت في توزيع كل من الخدمات الصحية والتعليمية وتوزيع الدخل بين أفراد المجتمع .

(7) دليل التنمية البشرية الجديد(N HDI) : ويعد تطويراً لدليل التنمية البشرية (HDI) الذي ظل معمولاً به حتى نهاية عام (2010) . ومن أبرز التعديلات التي جاء بها المقياس الجديد ، أنه تم إحلال :

(أ) القيم المشاهدة الدنيا محل القيم المعيارية .

(ب) القيمة العظمي المتوقعة للدخل في دولة القياس محل الدخل المشاهد في دولة مثلي .

(جـ) متوسط سنوات الالتحاق بالمدرسة محل معدل تعلم القراءة والكتابة .

(د) متوسط سنوات الالتحاق المتوقع بالمدرسة محل نسبة الالتحاق الفعلية .

(هـ) طريقة الوسط الهندسي محل طريقة الوسط الحسابي في تقدير مؤشر التنمية البشرية الجديد (2010) .

(8) دليل الفقر البشري (1) :

الذي يعده وينشره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سنويا في تقرير التنمية البشرية يشكل المثال الأكثر انتشارا على تعريف وقياس الفقر وأن الأبعاد المكونة للفقر البشري تتمثل في الحرمان من الأبعاد الثلاثة التي يتكون منها دليل التنمية البشرية وهي الصحة، والتعليم، ومستوى المعيشة[16]:

- حياة مديدة وصحية بعمر متوقع عند الميلاد يساوي (40) عاماً .
- المعرفة : الحرمان من القرأة والكتابة بين البالغين .

---

(16) الأمم المتحدة ، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية (2007 / 2008) ، مرجع سبق ذكره ، صـــ 344 وما بعده .

- مستوى معيشي لائق : والذي يقاس بنسبة السكان الذين يفتقرون إلى الحصول علي مياه صحية وبنسبة الأطفال دون الوزن الطبيعي .

ويقيس هذا الدليل مستوى الحرمان من الأبعاد الثلاثة لدليل التنمية البشرية للبلدان النامية .

ويلاحظ أن أهم نقاط الضعف في دليل الفقر البشري (1) تكمن في قياس مستوى الحرمان على مستوى البلد أو منطقة جغرافية معينة وليس على مستوى الأسر نفسها أو الأفراد، وهذا يتناقض مع مفهوم الفقر الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالأسرة والأفراد. وإذا كانت التنمية البشرية هي أمر يتعلق بتوسيع نطاق الخيارات ، فإن الفقر البشري يعني انعدام الفرص والخيارات ذات الأهمية الأساسية للتنمية البشرية وهي العيش حياة طويلة في صحة وإبداع ، والتمتع بمستوى معيشة وبالحرية ، والكرامة واحترام الذات، وكذلك ، احترام الآخرين .

وتعكس المقارنة بين التنمية البشرية والفقر البشرى أسلوبين مختلفين لتقييم التنمية . وأحد هذين الأسلوبين هو " المنظور الإندماجى" ، وهو يركز على أوجه التقدم التى يحققها المجتمع ككل من أغنياء ، و فقراء .هذا الأسلوب من وجهة نظر بديلة تتمثل في " المنظور الحرماني " المنظور الذي يتم بموجبه الحكم علي التنمية من، الطريقة يحيى بها الفقراء والمحرومون في المجتمع.

(9) فقر القدرات : والذي يقيس الفقر على أنه حالة حرمان من القدرات الأساسية ، وليس فقط مجرد تدن في مستوى الدخل الذي هو المعيار السائد لتحديد الفقر .

وعلى الرغم من الصعوبات والتعقيدات المتصلة بتحويل قياس فقر القدرات إلى قياس عملي ، أشارت بعض الدراسات إلى الأساليب استناداً إلى كتاب " التنمية حرية " للمفكر الاقتصادي الهندي آمارتياً صن والصادر عن عالم المعرفة (العدد 303) في عام (2004) ، من أجل قياس الفقر من منظور القدرات :

(أ) الأسلوب المباشر الذي يدرس ويقارن الكميات المطلوبة للأداء الوظيفي أو القدرات .

(ب) الأسلوب التكميلي الذي يجمع بين فقر الدخل والخصائص الاجتماعية الأخرى.

(جـ) الأسلوب غير المباشر والذي يجمع بين دخل الأسرة المعدل بحسب بعض الخصائص ذات الصلة بالفقر.

(10) دليل الفقر البشري (2): يقيس هذا الدليل الحرمان لنفس الأبعاد الواردة بدليل الفقر البشري **(1)** مع أخذ الاستبعاد الاجتماعي (البطالة في الأجل الطويل في الاعتبار) [17] :

- احتمال الوفاة قبل بلوغ سن الستين.

- نسبة الأمية الوظيفية لدى البالغين.

- نسبة السكان الذين يعيشون دون مستوى الفقر (50% من الداخل المتاح والمعدل للأسرة) ويقيس هذا الدليل أوجه الحرمان من الأبعاد الثلاثية لدليل التنمية البشرية لمجموعة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ومن ثم يراعي هذا الدليل أوجه التفاوت بين مستويات التطور ما بين البلدان النامية والدول المتطورة.

(11) دليل الفقر المتعدد الأبعاد [18]:

يكون الفقر متعدد الأبعاد عندما يعرف الفقر بعديد من المتغيرات. فقد رأى أمارتياً صن الفائز بجائزة نوبل، في مساهمة رائدة له عام (1976)، أن مشكلة قياس الفقر تتضمن أمرين:

1 – تحديد من هم الفقراء.

2 – تجميع خصائص هؤلاء الفقراء في مؤشر عام يحدد مدى الفقر (شدة أو حدة الفقر).

ويمكن حل المشكلة الأولى بتعيين حد فاصل يمثل عتبة عدم كفاية الرفاه (الدخل)، أو الإنجاز الاجتماعي (التعليم، والصحة والإسكان والملبس وتوفر السلع العامة وغير ذلك ...) . ويكون الأشخاص تحت الحد الفاصل فقراء. ثم يحتسب معدلهم للحصول على نسبة وقوع الفقر وشدته. ويشرح سن في كتابة المنشور عام (1999) بعنوان (Development as Freedom التنمية باعتبارها حرية) أن الفقر يعد في الغالب حرماناً من المقدرات، أي من الفرص والموارد التي تمكن الناس من عيش الحياة التي يفضلونها.

---

(17) المرجع السابق مباشرة ، صـ 344 وما بعدها .

(18) د . عبد الحميد نوار ، الفقر المتعدد الأبعاد وسياسات معالجة مشاكل الحرمان المتشابكة في الدول العربية ، سلسلة أوراق بحثية ، تقرير التنمية الإنسانية العربية ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، المكتب الأقليمي للدول العربية ، 2014 ، صـ 22 وما بعدها .

وجاءت نقطة تحول أخرى مع نجاح آلكير وفوستر (2007) في تقديم دليل الفقر المتعدد الأبعاد من خلال مبادرة أكسفورد للتنمية البشرية والفقر وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقرير التنمية البشرية العالمي (2010) والذي وافق الذكرى السنوية العشرين لصدور تقرير التنمية البشرية ، وجاء بعنوان الثروة الحقيقية للأمم : مسارات إلى التنمية البشرية، وقد حل محل دليل

الفقر البشري) HPI (الذي كان يحسب على مستوى الاقتصاد الكلي ، وسبق استخدامه في تقارير التنمية البشرية في أعوام (1997 -2009).

بيد أنه كان يعاني نقاط ضعف عديدة ، ولا سيما عدم قدرته على تحديد الأشخاص الذين يعانون صوراً متعددة من الحرمان في وقت واحد. وبالفعل أصبحت منهجية آلكير وفوستر المتعلقة بدليل الفقر المتعدد الأبعاد تقليداً مستخدماً في البحوث ودفعت إلى الأمام الحدود في القياس والتحليل الغني للسياسات والمناقشات إلى حد كبير. ويجري تفعيل الابتكارات في قياسات الحرمان البشري للحفاظ على دقة القياس مقابل ما هو قائم على أرض الواقع وعلى تحديثه قدر المستطاع. لقد دعم تقرير التنمية البشرية العالمي لعام (2011) بعنوان الاستدامة (التنمية المستدامة) والإنصاف (العدالة) مستقبل أفضل لجميع نتائج دليل الفقر المتعدد الأبعاد العالمي مع المزيد من البيانات العملية وطريقة جديدة للتفكير في الفقر وقياسه والسياسات التي تم تحديدها على الصعيدين الوطني العالمي.

وفي تقرير التنمية البشرية لعام (2013) بعنوان نهضة الجنوب: تقدم بشري في عالم متنوع، قدمت مبادرة أكسفورد للتنمية البشرية والفقر بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مقاييس جديدة للتعرض للفقر المتعدد الأبعاد وشدته وحللت الابتكارات في السياسات الاجتماعية الناجحة وبرامج مكافحة الفقر التي يحتذى بها الآن في جميع أنحاء العالم ، مثل تجربة كل من المكسيك وكولومبيا والبرازيل في مكافحة الفقر.

وفيما يلي أدناه شرح بقدر من التفصيل للأبعاد، وللمؤشرات داخل كل بُعد من أبعاد الحرمان كما وردت بمؤشر الفقر المتعدد الأبعاد (لآكير وفوستر):

1 – الصحة :

1.1 معدل وفيات الأطفال : إذا كان قد توفي طفل في أي سن في الأسرة.

2.1 التغذية : إذا كان هناك شخص بالغ أو طفل يعاني سوء التغذية في الأسرة.

2 – التعليم :

1.2 سنوات الدراسة: إذا لم يُتمَ أيَ فرد من أفراد الأسرة خمس سنوات من التعليم المدرسيَ.

2.2 التحاق الأطفال بالمدارس : إذا كان هناك أطفال في سن الدراسة خارج المدرسة في السنوات من 1 إلى 8.

3 - مستوى المعيشة :

1.3 الكهرباء : إذا لم يكن في المنزل كهرباء.

2.3 مياه الشرب: إذا لم يكن لدى الأسرة سبيل للحصول على مياه الشرب النظيفة ، أو كانت المياه النظيفة على بُعد أكثر من **30** دقيقة سيراً على الأقدام من المنزل (تعريف الأهداف الإنمائية للألفية).

3.3 الصرف الصحي: إذا لم تكن مرافق الصرف الصحي للأسرة محسنة (وفق المبادئ التوجيهية للأهداف الإنمائية للألفية)، أو كانت محسنة لكن مشتركة مع أسر أخرى.

4.3 الأرضية : إذا كانت أرضية المنزل ترابية أو رملية .

5.3 وقود الطبخ: إذا كانت الأسرة تطبخ باستخدام الخشب أو الفحم .

6.3 الأصول: إذا كانت الأسرة لا تملك أكثر من واحد من هذه الأجهزة: راديو أو تلفزيون أو هاتف أو دراجة أو دراجة نارية ، ولا تملك سيارة أو جراراً.

ويعكس دليل الفقر المتعدد الأبعاد بدقة وقوع الفقر أو نسبة الفقراء (H) الذي يعرف بنسبة السكان التي تعاني الفقر المتعدد الأبعاد ، ومتوسط شدة فقرهم (A) الذي يعرف بأنه متوسط نسبة المؤشرات التي يوصف عندها الفقراء بالحرمان. ويحسب ذلك الدليل بضرب وقوع الفقر في متوسط شدته بين الفقراء : دليل الفقر المتعدد الأبعاد = (H) x (A) .

ويتوافق نموذج دليل الفقر المتعدد الأبعاد مع الأهداف الإنمائية للألفية الثالثة . بمعنى أنه يركز على قضايا مماثلة ، كالحصول على الخدمات الصحية والصرف الصحي، والحصول على التعليم ، وتخفيض معدل وفيات الأطفال وغيرها مما يمكن استخدامه كأداة في :

- **التخصيص الفعال للموارد :** باستخدام منهجية الفقر المتعدد الأبعاد يمكن لصانعي القرار تحديد أفقر الناس والجوانب التي يكونون أكثر حرماناً فيها. هذه المعلومات أمر حيوي لاستثمار الموارد ، إذ يمكن أن تكون أكثر فعالية في الحد من الفقر.

- **وضع السياسات :** يمكن لواضعي السياسات تحديد صور الحرمان التي تشكل فقراً، والصور الأكثر شيوعاً بين الفئات وداخلها ، بحيث يمكن تصميم سياسات لمعالجة الاحتياجات الخاصة.

- **تحديد الترابط بين صور الحرمان :** يدمج المقياس المتعدد الأبعاد مجموعة مقاييس من العديد من الجوانب المختلفة من الفقر في مقياس واحد ، ما يعكس الترابط بين صور الحرمان ويساعد في تحديد فخاخ الفقر. ومع تفصيل دليل الفقر المتعدد الأبعاد ، كلوحة عدادات ، يمكن لواضعي السياسات رسم خارطة اللامساواة بوضوح بين الفئات الاجتماعية المختلفة ، أو بين المناطق دون الوطنية المختلفة. وباستخدام ملفات صور الحرمان، يمكن لواضعي السياسة التقدم بتدخلات مستنيرة مناسبة.

- **عرض الآثار بمرور الزمن :** يمكن تحليل اتجاهات دليل الفقر المتعدد الأبعاد أن يعكس على نحو أسرع آثار التغيرات في السياسات بدلاً من الدخل وحده. فعلى سبيل المثال، إذا أدخل برنامج اجتماعي جديد يهدف إلى رفع جودة التعليم في المنطقة ، فستمر فترة طويلة قبل أن ينعكس أي تحسن إيجابي للعوائد من التعليم في مقاييس الدخل. في المقابل، يمكن لدليل الفقر متعدد الأبعاد الذي يشمل التحاق الأطفال بالمدارس وإنجازهم أن يعكس انخفاضاً في هذا الجانب من الفقر بشكل سريع نسبياً ، لأنه يقيسه مباشرة . وفي الواقع تشمل برامج التحويل النقدي المشروط في العديد

من البلدان أميركا اللاتينية أهدافاً مزدوجة للتخفيف من حدة الفقر على المدى القصير والتنمية الطويلة الأجل لرأس المال البشري.

- **القابلية للتطويع :** تتسم منهجية دليل الفقر المتعدد الأبعاد بأنها عامة إلى حد كبير. والأمر متروك لمن ينفذه أن يختار الأبعاد ومؤشرات كل بُعد ، والحدود الفاصلة والأوزان . وهذه كلها قضايا معيارية. فيمكن استخدام أبعاد ومؤشرات وحدود فاصلة مختلفة لوضع مقاييس مصممة لاستخدامات وحالات ومجتمعات معينة . ويمكن اختيارها من خلال عمليات المشاركة. ويمكن استخدام هذه الطريقة لإنشاء مقاييس للفقر من أجل استهداف الفقراء بوصفهم مستفيدين من التحويلات النقدية المشروطة أو الخدمات ، ورصد البرامج وتقييمها . في الواقع ، وباستثناء أغراض المقارنة الدولية، لا يفرض نموذج دليل الفقر المتعدد الأبعاد قيوداً على عدد السمات التي تشكل ظاهرة الفقر أو نوعها ، ويصور التطلعات الحقيقية للذين يعيشون في الفقر في سياقات مختلفة.

- **إكمال المقاييس الأخرى :** يمكن للمقاييس المتعددة الأبعاد أن تكمل المقاييس الأخرى للفقر، مثل مقياس الدخل . بدلاً من ذلك ، يمكن أن تتضمن المقاييس المتعددة الأبعاد الدخل كواحدٍ من الأبعاد ضمن غيره في المقياس المتعدد الأبعاد.

المبحث الثاني

مدي انعكاس مفاهيم ومقاييس الفقر والإنماء على استراتيجيات التنمية

أسلفنا أن مشكلة الدراسة تتمثل في أنه على الرغم من تطوير مفاهيم ومقاييس الفقر ، وتطوير خرائط وسبل الوصول إليه منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين ، ومن ثم تطوير سياسات وبرامج مكافحته ، إلا ثمة تفاقماً لظاهرة الفقر ، بمختلف أبعادها ، في غالبية الدول المتخلفة ، قد رفق هذا التطوير . فهل ثمة علاقة بين تطوير مفاهيم ومقاييس الفقر وبين حدوث اعوجاج في سياسات واستراتيجيات التنمية التي دمجت ما بين استراتيجيات الإنتاج والاستثمار والتطوير واستراتيجيات التوزيع ، بما أدي إلى الخروج عليها والاستجابة للسياسات الاقتصادية الليبرالية التي فصلت عملية التوزيع عن عملية الإنتاج ؟ .

لاشك أن تطوير مفاهيم ومقاييس الفقر – في إطار البرنامج الإنمائي للأمم المتحد – لم تكن نتاج نشاط عفوي ، أو نتاج عمل يستهدف استئصال لظاهرة الفقر أو التخفيف منها في البلدان المتخلفة . فقد دأبت كثير من المنظمات الاقتصادية الدولية على إجبار غالبية البلدان النامية على التخلي عن استراتيجيات التنمية وعلى تبني السياسات الاقتصادية الليبرالية ، وهي سياسات ثبت تاريخياً أنها فاقمت من ظاهرة الفقر والتعرض والاستبعاد في غالبية هذه البلدان التي انخرطت مرة أخرى - إثر تبنيها لهذه السياسات – في الاقتصاد العالمي .

فالتوصيات التي يتقدم بها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لمكافحة الفقر إنما تلتقي مع وتؤصل للسياسات الاقتصادية الليبرالية التي يفرز تنفيذها – في البلدان المتخلفة – مزيداً من الفقر .

فيعرف الفقر - من منظور البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة - بأنه حاله من الحرمان من الحياة اللائقة التي ينبغـــــــي أن يعيشها المرء أو المجتمع . فالفقر لا يعنى فقط الافتقار إلى ما هو ضــروري للرفــاه المــادي للمــرء ، ولكنه يعنى ، أيضا ، الحرمان من الفرص والخيارات ذات الأهمية الأساسية . مثل العيش حياة طويلة يتمتع فيها المرء بالصحة و الإبداع والقدرة على التمتع بمستوى معيشـــي لائـــق ، وبالحرية والكرامة ، واحترام الذات واحترام الأخرين . و إلى جانب الحرمان المادي ، هناك أوجه أخرى للفقر منها الاعتزال والاغتراب الناجمين عن التهميش والتميز الاجتماعي والسياسي وفقدان القدرة على الاتصال .

ومـن الأوجـه الاخرى للفقـرضعف القدرة على مواجهة الصدمات الداخليـة ، وكذلك عدم الشعور بالامان تجاة التعرض للعنف الجسدي المرتبط بانخفاض المستوى الاجتماعي او القدرة البدنية أو العرق أو الدين.

ومن الواضح أن الدخل هو مجـرد أحد الخيـارات التي يريد أن يحصل عليها النـاس . وإن كان أحد الخيارات الهامة ، و لكنه لا يشـكل المجمـوع الكلـي لحياتهم . بالتالي فإن محدودية المتاح من الخيـارات والفرص يكون في أحيـان كثيرة أوثق صلة بالرفـاه من فقر الدخل . ذلك أن محدودية الخيارات والفرص إنما يركز على أسباب الفقـــــــــر ، ويفضي مباشرة إلى وضع استراتيجيات التمكين و غيرها من إجراءات تعزيز الفـرص وإتاحتهـا للجميع . ويركز مفهوم القدرة على الخيارات التي تتاح للمرء و يستفيد منها الفرد أو قد لا يشاء الاستفادة منها [19]. هذا هو لب تعريف الفقر من منظور البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، وهذه سياسات وسبل مواجهته . ***والحقيقة أن فقر الدخل هو الذى يجعل الفرص والخيارات محدودة أمام الفقراء . أما الشعور بالاغتراب والتهميش وضعف المشاركة والإبداع فهى مظاهر لفقر الدخل أو نتائج له . ومن ثم فإن تعزيز الفرص والخيارات أمام الفقراء ، يستلزم تعزيز فرص التوزيع العادل للدخل والثروة أولاً من خلال ما يسمى " التوزيع الأولى للدخل " ثم من خلال التوزيع النهائي للدخل " . وخاصة من خلال تبنى نمط للتنمية يفسح المجال أمام نمو فرص العمل المعززة للنمو الذاتى فى الأجل الطويل .***

كما أن معالجة الفقر - كما يؤكد البرنـامج الإنمـائي للأمم المتحدة - من خلال ترويج وتعميم نموذج اقتصادي واجتماعي وسياسي ليبرالي ، لهو تخطي لمسألة علاج الفقر إلى مسائل وقضايا أخري لا تشكل أولويات لعلاجه . فأساس الفقر هو أساس اجتماعي واقتصادي في المقام الأول – اعوجاج في استراتيجية التنمية بما يترتب عليه سوء توزيع للدخل ويتمخض عن وجود فقراء - ، أما ما ينشأ عن الفقر الاقتصـادي من سمات نفسية وذهنيـة واجتماعيـة وسياسية وأخلاقيـة ، فهي مجرد مظاهر له فقط .

---

(19) د. هبة الليثي ، تحديات قياس الفقر في منطقة الأسكوا مرجع سبق ذكره .

ويرى الباحث أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يكرس بشكل واضح مفهوم الوصاية من خلال ما يسميه بمساعدة البلدان في مختلف المجالات التنموية . هذه الوصاية تتمثل فيما يلي [20]:

(أ) التحديد القبلي لمجالات التنمية، وهو تحديد لا تستشار فيه الدول ، ولا يراعي الفروق بين حالاتها وخصوصياتها. فالبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، هو برنامج إنتقائي يميل لمنهج إنمائي ليبرالي . ومن ثم يكون بذلك قد حدد سلفاً ، ضمنياً ، خيارات النمو الاقتصادي وتخصيص الموارد ، ومن ثم توزيع الدخل .

(ب) نمطية البرامج والإجراءات المقترحة على الدول "لحل مشاكلها" التنموية . والمتمثلة في تبني نموذج اقتصادي واجتماعي وسياسي ليبرالي .

(جـ) مؤشرات قياس التنمية والتي ستغفل بلا شك أي تحسن في الحالة العامة للدولة لا يتم تصريفه من خلال المجالات والمؤشرات المقترحة من قبل البرنامج الإنمائي. مثل تطوير نسبة مساهمة القطاعات الديناميكية في توليد الناتج المحلي ، تخفيض نسبة الفقراء تحت خط الفقر .

أن التناول النقدي لمفهوم التنمية البشرية كما ورد في تقارير التنمية البشرية – هذه التنمية البشرية التي تعد أساساً للتنمية الشاملة - يتطلب تناول مايلي :

1- الإطار المفاهيمي: مقولة أن «التنمية البشرية هى الحرية.

2- مدى صلاحية تشخيص «النواقص الأساسية» فى مسيرة التنمية البشرية على أنها: نقص الحرية - نقص تمكين المرأة - نقص المعرفة.

3- - المسكوت عنه فى تقرير التنمية البشرية.

القضية المحورية التي يركز عليها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة هي أن التنمية هى الحرية . إذ تعطي تقارير التنمية البشرية وزناً طاغياً ومبالغًا فيه لقضية الحرية باعتبارها كبرى القضايا، وأنها تفوق كل عناصر وأولويات التنمية أهمية . إذ جاء فى أحد تقارير التنمية البشرية العربية (باللغة العربية، ص 18)، ما يلى [21] :

---

(20) هشام المكي ، قراءة نقدية في تقرير التنمية البشرية 2013 ، مرجع سبق ذكره .

(21) د . محمود عبد الفضيل ، قراءة نقدية لتقرير التنمية الإنسانية العربية ، http://www.weghatnazar.com/article/article_details.asp?id=235&issue_id=6

"يفرض الفهم الصحيح لفلسفة التنمية البشرية اعتبار القدرات البشرية ، خاصة الحرية، وليس التمكن من السلع والخدمات عن طريق الدخل، الوسيلة الأساسية لتمكين البشر. ولهذا، فإن استبعاد الدخل من مؤشر التنمية البشرية يمثل فارقًا جوهرياً مع مقياس التنمية البشرية " .

بيد أن هذه المقولة التى تختزل كل شيء فى قضية «الحرية» ضرب من ضروب «الطوباوية». فعلى الرغم من أهمية «الحرية» ومحوريتها كضرورة للتقدم البشري . ولكن تلك الصياغة لقضية الحرية هى صياغة متطرفة ، تهمل جوانب مادية مهمة تساعد على ممارسة الحرية، مثل إشباع الحاجات الأساسية، والدخل اللائق الذى يساعد الإنسان على عدم امتهان كرامته وتسوّل الرزق تَسوّلاً.

فثمة ركنان للحرية : الركن السياسى والركن الاجتماعى.

ويؤكد «أمارتيا صن» الاقتصادى الهندى المرموق (الحائز على «جائزة نوبل» فى الاقتصاد) الذى تم الاستناد إلى كتابه (Development as freedom) ، على مفهوم أكثر ثراء وواقعية أسماه «الحقوق الإنسانية الأساسية فى مجال التبادل(Exchange entitlements) «، وحددها على النحو التالي :

(أ) الحق فى التوظف.

(ب) الحق فى الحصول على دخل يحقق الحياة الكريمة.

(جـ) الحق فى أن تكون أثمان السلع والخدمات فى متناول المستهلك، أياً كان موقعه فى خريطة توزيع الدخل.

ويلاحظ أن تركيز البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة على اعتبار أن التنمية البشرية هى الحرية – يفترض ضمناً توجهاً إنمائياً معيناً هو الليبرالية الاقتصادية . كما أن تحجيم مؤشر الدخل وتعظيم الوزن النسبي لعناصر أخري كمحدد لمستوى التنمية البشرية أو لمستوى الحرمان ، إنما يتضمن تهويناً نسبياً من شأن تأثير غياب العدالة في توزيع الدخل على عملية التنمية . فأي حقيقة لها ركنان أساسيان هما : الركن المادي والركن المعنوي . ولا يجب أن يفرط أحدهما على الآخر .

كذلك فإن الترويج لأفكار الحرية – بشكل عام – إنما يهيئ أفراد المجتمع لتقبل عمليات اقتصادية تمت إلى تهيئة الوعي الجمعي لقبول توجهات اتصادية معينة ، مثل عمليات الخصخصة ، وتحرير الأسعار ، والأجور ، والصادرات والواردات ..... قبول العمل الحر والمشروعات

االفردية لصغيرة . وهو تكيف يمهد لقبول المجتمع للخروج على استراتيجيات التنمية القائمة على الإختيار الجماعي للحاجات العامة الأولي بالإشباع إلى الإختيار الفردي للحاجات الفردية الأولى بالإشباع.

لذلك نجد أن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة قد أصدر أدلة أخري وأعتبرها أدلة مكملة لأدلة التنمية البشرية . مثل دليل المساوة بين الجنسين (دليل الجنسانية) الذي يقوم على دراسة ذات الأبعاد التي يتكون منها دليل التنمية البشرية ، ودليل التمكين للمرأة من حيث الدخل والمساواة المهنية (الاقتصادية) والسياسية . بيد أن هذين الدليلين الأخيرين يركزان على شكل ما من أشكال الحرية التي قد تتنافي مع ثقافات وعادات وتقاليد بعض الشعوب .

أما على صعيد التناول الفني لأدلة التنمية البشرية والفقر البشري (1) والفقر المتعدد الأبعاد، ودليل التنمية البشرية المعدل بعدم المساواة ، **فإن الباحث يرى** أن هذه الطرق في القياس تتسم بالتحيز للمؤشرات الوصفية (الصحية والتعليمية) على حساب المؤشرات الكمية (الدخل) . إذ تعطي هذه الأدلة نفس الأهمية النسبية (الترجيح المتساوي) لكل بعد من هذه الأبعاد الثلاثة. فالمنطق يقرر أن فقر الدخل أشد وطأة من فقر المعرفة وأن فقر الصحة أشد وطأة من فقر المعرفة .

فالدخل وهو يمثل بديلاً عن كل الأبعاد غير المتضمنة في بعد التمتع بحياة مديدة وصحية وفي بعد اكتساب المعرفة ، يتطلب - كما يرى الباحث - أن يعامل معاملة إحصائية تعكس أهميته النسبية الكبري . ومن ثم فإن الترجيح المتساوي لأبعاد غير متساوية في الأهمية ، يجعل هذه المؤشرات متحيزة . ومن ثم فهى تخفي في ثناياها حقيقة أو جوهر التنمية البشرية . ولذلك فإن دليل التنمية البشرية قد يعكس وضعاً مطمئناً ومتفائلاً يتجاوز الواقع .

كذلك فإن أدلة الأبعاد الصحية والتعليمية تخفي الجانب النوعي للرعاية الصحية والتعليمية . أي أنها لا تبين مدى جودة الخدمة الصحية والخدمة التعليمية . فهي تركز على الجانب الكمي ، وتتغافل نسبياً عن الحانب النوعي الذي يمثل حقيقة مخرجات العملية التعليمية والعملية الصحية معاً [(22)].

---

(20) د . نادر فرجاني ، http://www.shabiba.com/News/Article-28804.aspx .

كما أن هذه الأدلة لا تتضمن معاملاً يربط ما بين أبعادها وبين معدل ونمط البطالة . فارتفاع دليل اكتساب المعرفة ، في الوقت الذي ترتفع فيه معدلات البطالة بين المتعلمين ، إنما يمثل إهداراً للموارد والطاقات البشرية ، ومن ثم يمثل خصماً ، يجب أخذه في الحسبان ، من دليل التنمية البشرية ومن الأدلة الأخري ، وبالتالي خصماً من عملية التنمية بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية .

بيد أن دليل الفقر (2) – وهو دليل يقيس مدي الحرمان بالنسبة لدول مختارة من مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية – يأخذ في الحسبان معدل البطالة السافرة لمدة سنة فأكثر ، وهو ما يتم إهماله كلية في حالة البلدان المتخلفة ، ولاشك في أن هذا الإهمال يمثل معالجة مزدوجة لقضية واحدة .

كما أن هذه الأدلة تفترض أن ثمة استقلالاً بين الأدلة الفرعية المكونة لكل دليل . فدليل التنمية البشرية ، على سبيل المثال ، يفترض أن كلاً من دليل الصحة ودليل التعليم لا يتأثر ولا يؤثر في دليل الدخل . والحقيقة أن أن كلاً من دليل الصحة ودليل التعليم يتحددان – إلى حد كبير بمستوي الدخل – بمستوي الدخل إذ يسمح مستوى الدخل المرتفع بأن يحصل الفرد وأسرته على رعاية طبية وخدمات تعليمية أكثر جودة .

أن هذه الأدلة تتناول التنمية البشرية وكأنها لا تمثل جزءاً عضوياً من التنمية الشاملة universal Development. فهى تهيئ الأذهان إلى أن التنمية البشرية - بأدلتها المختلفة - يمكن أن تتقدم حتى وإن كان ثمة إعوجاج في التنمية الاقتصادية (تطوير هيكل الاقتصاد من خلال زيادة الوزن النسبي للقطاعات الاقتصادية الديناميكية ، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي) والاجتماعية (تحقيق العدالة في توزيع الدخول ، ...) .

لذلك يمكن القول أن أدلة قياس الفقر والتنمية البشرية ، تتضمن رؤية تنموية معينة ترتكز على الليبرالية – وفي القلب منها الليبرالية الاقتصادية – لا على استراتيجية محددة من استراتيجيات التنمية التي تستهدف نمطاً معيناً من التطور . ومن ثم فإن هذه الأدلة تكرس لسياسات إنما معينة تتمثل في تشغيل الجهاز الاقتصادي في البلد النامي وفقاً لحاجات الإقتصاديات الرأسمالية المتطورة ، وليس وفقاً لمقتضيات تنمية وطنية متمركزة نحو الذات .

فالليبرالية الاقتصادية لا تتمضن في ذاتهاً نهجاً تنموياً معيناً ، بل هي شكل من أشكال إدارة الاقتصاد المحلي وفقاً لأولويات يحددها نمط واتجاهات التراكم في الدول الرأسمالية المتطورة [23]. فالتنمية الحقيقة (الوطنية) تقتضي فك الارتباط . أي إخضاع العلاقات الخارجية لمقتضيات تنمية محلية ذات مضمون شعبي ، على عكس التكيف الذي لا يعني إلا تكيف عملية الإنماء الاقتصادي للشروط التي تفرضها المنظومة الاقتصادية العالمية .

وجدير بالذكر أن التغيير المستمر والتجديد في مؤشرات الفقر والتنمية البشرية إنما يعكس أمرين اثنين هما :

(أ) عدم النجاح – حتى الآن - في ابتكار مؤشرات دقيقة وشاملة ، تسمح بقياس المستويات الحقيقية للفقر وللتنمية في كل البلدان . إذ يصطدم هذا الأمر باختلاف البلدان فيما بينها ، من حيث الأنظمة والظروف الاقتصادية ، والخصوصيات السياسية، والاجتماعية مما يجعل المؤشرات في حد ذاتها مجحفة في حق بعض الدول. هذا من جهة ؛ ومن جهة أخرى ، لا تعبر تلك المؤشرات بشكل دقيق عن مختلف مجالات التنمية وما تخلفه من انعكاس إيجابي على مجالات مباشرة من حياة الإنسان: المجال الصحي، الثقافي، السياسي .

(ب) التواصل الإيجابي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الاجتهادات البحثية لتطوير مؤشرات التنمية.

- ففي سنة 1990 تبنّى البرنامج مؤشر التنمية البشرية (HDI) الذي تم تطويره من قبل الخبير الاقتصادي الباكستاني محبوب الحق وعالم الاقتصاد الهندي أمارتيا صن. وهو المؤشر الذي تضمن ثلاثة عناصر جديدة إضافة إلى مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي؛ إذ يتضمن مؤشر العمر المتوقع عند الولادة، ومؤشر معرفة القراءة والكتابة بين البالغين، أي محو الأمية؛ ومؤشر مستوى التعليم، من خلال معدلات الالتحاق بالمؤسسات التعليمية.
- ولاحقا أصبح مؤشر التنمية البشرية البديل (AHDI) يضم ستة متغيرات: العمر المتوقع عند الولادة، مقياس التحصيل العلمي، مقياس الحرية، مقياس تمكين النوع، مقياس عدد الحواسيب والربط بالإنترنت حسب عدد السكان، ومقياس انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون حسب الفرد، لقياس مدى الإضرار بالبيئة.

---

(21) د . سمير أمين ، مؤسسات بريتون وودز ، خمسون عاماً من إنشائها ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، القاهرة ، 1995 ، صـ 37 وما بعدها .

لكن يلاحظ أن المؤشرات ليست مخرجات علمية محايدة، بقدر ما تتأثر برؤية فلسفية وثقافية ؛ ففي السنوات الأولى للحديث عن التنمية كانت المؤشرات اقتصادية بشكل أساسي، لكن ستضاف إليها أبعاد إنسانية وبيئية تبعا للنقاش الفكري حول مفهوم التنمية ذاته. وهذا الأمر سينعكس على بعض المؤشرات والتي تعكس اختيارات ثقافية، وهو ما نمثل له بنموذجين[24]:

- في المجال الصحي : ومن بين المؤشرات المقترحة ، يتم الحديث عن معدل انتشار فيروس نقص المناعة بين الشباب. وغم خطورة الفيروس، فإن هناك أمراضاً عديدة تنتشر في العالم وتهدد سكانه بشكل فعلي ، لكن الحديث عن هذا المؤشر، قد يعكس سياقا ثقافيا أكبر، يرتبط بتقدير الغرب لأهمية الحريات الفردية والثقافة الجنسية. وهذا ما نلمسه في عمل الكثير من المنظمات الدولية والتي لا يحضر عندها مفهوم العفة كوسيلة أساسية للوقاية من المرض، مقابل تركيزها على ضرورة تملك ثقافة جنسية، واستخدام وسائل طبية للوقاية، مع ضرورة الإخلاص للشريك، وهي كلمة فضفاضة لا تشير إلى شرعية العلاقة، كما أن الشريكين قد يكونان من نفس الجنس! .

- في مجال التكنولوجيا والابتكار: يتم قياس الابتكار من خلال براءات الاختراع الممنوحة، ومداخيل رسوم التراخيص والحقوق، وهذا أمر منطقي لا نعارضه.
لكن هناك العديد من التجارب التنموية المحلية عبر العالم، والتي قام بها أفراد بسطاء من دول ما يسمى بالعالم الثالث، ورغم بساطة تلك التجارب، فإنها تقوم على حلول مبتكرة تستجيب لمشاكل متعددة ذات خصوصية محلية، وقلنا أن من واجب الإنسانية أن تتمسك بها، لأنها بحق تقدم بدائل جديدة، سواء لأنماط العيش، أو لخلفياتها الفلسفية.
بل أكثر من ذلك، إن ابتكارات العالم الثالث تعبر عن استجابات فعلية لمشاكل حقيقة في الواقع المعيش، في حين قد يقدم لنا الابتكار التكنولوجي اختراعات جديدة لكنها في مجالات غير أساسية مثل اللهو والتسلية مثلا، وفي أحيان كثيرة، يتم ابتكار الشيء دون أن تكون هناك حاجة حقيقية إليه، ليتم لاحقا ابتداع تلك الحاجة وتغذيتها.
فهل هناك مؤشرات عملية لقياس الابتكارات الاجتماعية ذات الخلفية الحضارية؟ .

---

(24) هشام المكي ، قراءة نقدية في تقرير التنمية البشرية 2013) مرجع سبق ذكره .

المبحث الثالث

تطور مفاهيم ومقاييس الفقر والتنمية البشرية وأثرها على استراتيجية التنمية في مصر

نظرة تاريخية : لا يمكن الحديث عن الفقر بدون الإشارة إلى نمط توزيع هذا الفقر جغرافياً، أو بمعنى آخر بدون الإشارة إلى أزدياد نسبة الفقراء في مناطق بالمقارنة بمناطق أخرى . وهو ما يتفق تمامًا مع نمط التطور الرأسمالي في مصر. فالتطور المركب اللا متكافئ في مصر، قد أدى إلى وجود عدم تساوي في توزيع الموارد وفي معدلات التنمية بين المناطق في مصر. حيث يرتبط الارتفاع في معدلات النمو بالمناطق التي حدث فيها نمو رأسمالي أكثر من غيرها من المناطق . عدم التساوي هذا يدعمه اتجاه الرأسمالية الحالي للتمركزفي المناطق المتطورة نسبياً ، وهو الأمر الذي يتضح أثره ، بشكل واضح ، إذا نظرنا إلى أن الوجه القبلي والصعيد تمثل المراتب الأولى بالنسبة لعدد الأسر الفقيرة فيها مقارنة بمجموع الأسر في مصر [25]. حيث يتركز أكثر من نصف عدد السكان الفقراء في الوجه القبلي ، على الرغم أن النسبة الأكبر – أي التي تتخطى النصف - من السكان في مصر تتركز في الوجه البحري.

و يعتقد أنصار الليبرالية الاقتصادية أن اتباع سياسات التحرير الاقتصادي والسماح لآليات السوق الحر بالعمل ، هو الوسيلة الوحيدة لتحسين الأداء الاقتصادي ، وبالتالي تحسين مستوى معيشة الفقراء . بيد أن اتباع سياسات التكيف الهيكلي (وهى ترجمة لآليات الاقتصاد الحر) يهدف في الأساس إلى خروج الرأسمالية المصرية من أزمتها على حساب الفقراء ، وعلى حساب المزيد من التدني لمستويات معيشتهم [26]. وهو اعتقاد يقوم على مجرد فرض تدحضه نتائج غالبية برامج التكيف الهيكلي والاستقرار الاقتصادي التي نفذت في غالبية الدول المتخلفة.

---

(25) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، بحث الدخل والانفاق والستهلاك (2012/ 2013) ، صـــ 2 ، 3 .

(26) د . عادل عامر ، الفقراء في مصر ، http://elw3yalarabi.org/modules.php?name=News&file=article&sid=12882.

ويلاحظ أنه من الصعب الحديث عن واقع وجود الفقر بدون الحديث عن الأسباب التي أدت لوجود هذا الواقع ، أي طبيعة النظام الرأسمالي نفسه الذي يدفع إلى مزيد من الاستغلال ، بهدف تحقيق المزيد من الربح غير العادي[27] والتراكم الرأسمالي .فقد أشار تقرير صادر عن هيئة التنمية الصناعية في مصر إلى أن أن متوسط معدل الربح في الشركات الصناعية والتجارية لايقل في المتوسط عن (43%) . وهو معدل ربح مغال فيه إلى حد كبير . إن حقيقة وجود أزمة تواجه الرأسمالية المصرية ، نتيجة تناقضاتها الداخلية ، وضعفها وبالتالي عدم قدرتها على المنافسة في السوق العالمي، هذه الحقيقة تعني أنه لابد من تكثيف الاستغلال من قبل هذه الرأسمالية في الداخل من أجل مزيد من الأرباح.

وهكذا فمنذ شرعت الحكومة المصرية في تطبيق سياسات التكيف الهيكلي منذ عام 1978 والبدء في تحرير السياسات السعرية والتسويقية الزراعية وتقليص برنامج دعم الغذاء ، حدث ارتفاع حاد في المستوى العام للأسعار بالنسبة للمستهلك. وهو ما ترتب عليه تآكل مستمر في الدخول الحقيقية للفقراء ومحدودي الدخل ، وزيادة عدد الفقراء بشكل مستمر . وهو ما يعني أن المزيد من سياسات التحول الاقتصادي والاجتماعي نحو نظام السوق الحر يؤدي إلى المزيد من التدهور في مستويات معيشة الأغلبية من أفراد المجتمع في مصر.

ولاشك أن تحركات الأسعار لأعلى تأتي من بين الأسباب الرئيسية التي تعمل على زيادة نسبة الفقراء في مصر. فتشير بعض الدراسات إلى أن زيادة الأسعار بنحو 30% في المتوسط خلال الأشهر المقبلة من النصف الثاني من عام 2014 ، بسبب إجراءات تخفيض دعم الطاقة التي اتخذت في شهر يوليو من ذات العام [28] ، سوف يجبرما يقدر بـــ (1.5) مليون شخص جديد على الوقوع تحت خط الفقر، خاصة مع عدم التوسع في تطبيق إجراءات مقابلة لتوسيع شبكة الأمان الاجتماعي بالتزامن مع سياسات رفع أسعار الطاقة .

وأوضحت الدراسة أن 26.3% من الشعب المصري حالياً (يوليو 2014) فقراء ، وأن الزيادات في الأسعار سترفع تلك النسبة إلى 28 % تقريباً . كما تشير االدراسة إلى أن الدول التي سبقت

---

(27) د . محمود عبد الفضيل ، قراءة نقدية لتقرير التنمية الإنسانية العربية ، مرجع سبق ذكره .
(28) د. هبة الليثي ، تحديات قياس الفقر في منطقة الأسكوا ، مرجع سبق ذكره .

وأن رفعت أسعار الطاقة قدمت دعما لفقرائها مع رفع الأسعار أو قبله لمساندتهم ، مؤكدة أيضا أن مستوى معيشة الطبقة المتوسطة ستتأثر هي الأخرى من زيادة الأسعار، خاصة الشريحة الدنيا منها[29]. و يشير الجدول التالي رقم (1) إلى تطور الرقم القياسي للأجر الحقيقي في مصر خلال الفترة من عام (1987) حتى عام (1994) .

جدول رقم (1)

تطور الرقم القياسي للأجر الحقيقي في مصر نسبة مئوية

السنة	الرقم القياسى للأجر الحقيقي
1987	100
88	95.2
89	87.3
90	82.9
91	80.9
92	74.1
93	65.3
1994	67.8

المصدر : د . منال إبراهيم حلمي ، العلاقة بين الأمن والتنمية ، البعد الاقتصادي ، مجلة النهضة ، ع8 ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ، 2001 ، جدول رقم (25) صـ 53 .

(29) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك (2010 / 2011) .

وقد لعب كل من تراجع الدعم الغذائي وغير الغذائي ، وتحرير الأسعار ، وزيادة الضرائب غير المباشرة ، وانخفاض سعر صر ف الجنيه المصري ، وارتفاع معدلات التضخم ، دوره في تراجع الرقم القياسي للأجور الحقيقية [30].

والحقيقة أن تفاقم مشكلة الفقر في مصر في لا تتعلق في جوهرها بانخفاض الدخل – وأن كانت هذه حقيقة بسبب ضعف الرأسمالية المصرية – وإنما بوجود عدم عدالة في توزيع هذا الدخل. ولعل تتبع توزيع الدخل في مصر وتطوره يوضح هذا التفاوت وعدم العدالة.

فتشير مؤشرات الفقر طبقاً لبيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك – الذي أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في 2013/2012 – إلي ما يلي [31]:

(1) خط الفقر المطلق : أن ثمة زيادة في نسبة السكان الذين يعانون من الفقر المطلق خلال الفترة من عام 1999/ 2000 حتى عام 2013/2012 . ويوضح ذلك الجدول التالي رقم (2)

جدول رقم (2) نسبة السكان الذين يعانون الفقر المطلق

السنة	نسبة السكان الذين يعانون الفقر المطلق %
2000/1999	16.7
2005/2004	19.6
2009/2008	21.6
2011/2010	25.2
2013/2012	26.3

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، بحث الدخل والاستهلاك والإنفاق (2013/2012) .

(30) يقصد بالرقم القياسي للأجور الحقيقية : (الرقم القياسي للأجور النقدية / الرقم الفياسى لتكلفة المعيشة) .
(31) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، بيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك – الذي أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في 2013/2012 .

وكما يتضح من الجدول السابق رقم (2) ، فقد إزدادت هذه النسبة من (16.7%) في عام (1999 / 2000) إلى (19.6%) في عام (2004/ 2005) ثم إلى (21.6 %) في عام (2009/2008) وإلى (25.2%) في عام (2011/2010) ثم إلى (26.3%) في عام (2013/2012) . أي أن ربع سكان مصر في عام 2013 عانوا حرماناً من إشباع الحاجات الأساسية . وقد بلغت تكلفة هذه الحاجات (3920) جنيهاً للفرد في تلك السنة . ولاشك أن زيادة هذه النسبة تعني زيادة في عدد السكان الذين يقعون كل لحظة تحت خط الفقر المطلق . كما تشير بعض الدراسات أن نسبة الفقر في مصر بلغت (4%) في عام (2005) [(32)].

بيد أن هذه البيانات لم تتضمن مؤشراً يوضح حجم كل من فجوة الفقر وحدة أو شدة الفقر .

(2) خط الفقر المدقع : أن ثمة زيادة في نسبة السكان الذين يعانون من الفقر المدقع (نسبة السكان الذين يقع إنفاقهم تحت خط الفقر الغذائي) خلال الفترة من عام 1999/ 2000 حتى عام 2013/2012 . ويوضح ذلك الجدول التالي رقم (3) .

جدول رقم (3)

نسبة السكان الذين يعانون الفقر المطلق

السنة	نسبة السكان الذين يعانون الفقر المدقع %
2000/1999	2.9
2005/2004	3.6
2009/2008	6.1
2011/2010	4.8
2013/2012	4.4

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، بحث الدخل والاستهلاك والإنفاق (2013/2012) .

(32) د . هبة الليثي ، تحديات قيلس الفقر في منطقة الأسكوا ، مرجع سبق ذكره ، صـ 6 .

وكما يتضح من الجدول السابق رقم (3) فقد إزدادت هذه النسبة - بشكل عام - من (2.9%) في عام (1999 / 2000) إلى (3.6%) في عام (2004/ 2005) ثم إلى (6.1%) في عام (2009/2008) وإلى (4.8%) في عام (2011/2010) ثم إلى (4.4%) في عام (2013/2012) . أي أن (5 %) سكان مصر في عام 2013 عانوا حرماناً من إشباع الحاجات غير الغذائية التي بلغت تكلفتها للفرد 327 جنيهاً مصرياً في السنة . ولاشك أن زيادة هذه النسبة تعني زيادة في عدد السكان الذين يقعون كل لحظة تحت خط الفقر المدقع . **(3)** ويوضح الجدول التالي رقم (4) نصيب كل فئة عشرية من السكان من الانفاق الاستهلاكي الفعلي عام (2012 / 2013) .

جدول رقم (4)

نصيا كل شريحة من إجمالي الإستهلاك السنوي للسكان وفقاً لشرائح الإنفاق

شرائح الانفاق	شرائح السكان
%9.5	أقل 20%
%13.3	%20
%16.5	%20
%21.1	%20
%39.6	أعلى 20%

المصدر : المصدر السابق مباشرة ، جدول رقم (9) .

ويتضح من هذا الجدول أن أقل 20% من السكان ينفقون فقط (9.5%) من انفاق كل السكان ، في حين أن أعلى 20% من السكان ينفقون فقط (39.6%) من انفاق كل السكان . بيد أن أنفاق (أعلى 20% من السكان يساوي (39.6 / 9.5%) ، أي (4.2) تقريباً من انفاق (الأقل 20% من السكان) .

ويمكن تقدير معامل جيني من هذا الجدول باستخدام الصيغة التالية :

$$G = 1 - \left(\frac{1}{10000}\sum_{i=1}^{n} w_i\left(s_i + s_{i-1}\right)\right) \quad \text{..... (1)}$$

حيث أن:

G : ترمز لمعامل جيني.

Si : ترمز إلى التوزيع التمجمع الصاعد (التراكمي) للنسب المئوية للإنفاق المقابل للفئة.i.

Si_{-1} : هي المتجمع الصاعد (التراكمي) نفسه بالنسبة للفئة السابقة i.

Wi : هي النسبة المئوية نفسها لعدد الأسر في الفئة i.

n : عدد الفئات.

جدول رقم (5)

نصيب كل شريحة من إجمالي الإستهلاك السنوي للسكان وفقاً لشرائح الإنفاق

شرائح السكان Wi (1)	شرائح الانفاق Si (2)	شرائح الانفاق Si_{-1} (3)	(Si + Si_{-1}) (4)	(Si + Si_{-1}) (Wi) x (5)
أقل 20%	%9.5	-	%9.5	190
%20	%22.8	%9.5	%32.3	646
%20	%39.3	%22.2	%61.5	1230
%20	%60.4	%39.3	%99.7	1994
أعلى 20%	%100	%60.4	%160.4	3208
المجموع				7268

المصـدر : الجهـاز المركـزي للتعبئـة العامـة والإحصـاء ، بحـث الـدخل والاسـتهلاك والإنفـاق (2013/2012) ، جدول رقم (9) . وقد قام الباحث بتقدير الأعمدة من الثالث حتى العمود الرابع .

$$G = 1 – (7268 / 10000) = 1 - .7268 = 2733\%.$$

كما يمكن استخدام - بجانب معامل جيني - مقاييس أخرى لقياس شدة التباين في توزيع الدخول ، ويستخدم أحد هذه المقاييس في حالة بيانات الدخل المبوبة حسب توزيع الأسر، ويدعى هذا المقياس بمعامل كوزنتز، وقانونه في حالة التبويب العشري هو:

$$D = \frac{\sum_{i=1}^{n} |d_i - 10|}{180} \quad \text{.....} \quad (2)$$

حيث إن (d_i) هي النسبة المئوية للإنفاق المتحقق للفئة العشرية i. وإن $|d_i-10|$ هي القيمة المطلقة (أي القيمة التي تهمل فيها الإشارة السالبة) للمقدار d_i-10 . ويلاحظ أنه عندما يكون توزيع الإنفاق متساوياً تماماً ، فإن كل فئة عشرية تحصل على 10% من الإنفاق ؛ لأنها تتضمن 10% من الوحدات (الأسر) ، وبالتالي فإن d_i-10 تكون صفراً لكل الفئات، ونتيجة لذلك تكون قيمة معامل كوزنتز مساوية للصفر، أما في أقصى حالات سوء التوزيع للدخل ، فإن كل الدخل يذهب إلى الفئة العشرية الأخيرة أي أن قيمة di تكون صفراً لكل الفئات العشرية باستثناء الفئة العشرية الأخيرة، حيث تكون 100%، وبهذا فإن قيمة معامل كوزنتز تنحصر ما بين الصفر والواحد الصحيح. وكلما كانت قيمته أكبر دل ذلك أن التباين في توزيع الدخول أشد، بعبارة أخرى فإن معامل كوزنتز يشبه معامل جيني من حيث مدى قيمته، ولكن يجب الإشارة إلى أن قيمة العاملين المذكورين لا تكون عادة متساوية بالنسبة للبيانات نفسها. ويتضح ذلك من الجدول التالي رقم (5) .

جدول رقم (5)

الفئة العشرية للأسرة (10%)	النسبة المئوية للإنفاق d_i	$\|d_i-10\|$
الأولى	4.1	5.9
الثانية	5.4	4.6
الثالثة	6.3	3.7

الرابعة	7	3
الخامسة	7.8	2.2
السادسة	8.7	1.3
السابعة	9.8	.2
الثامنة.	11.3	1.3
التاسعة	13.9	3.9
العاشرة	25.7	15.7
جميع الفئات	100	43.6

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، بحث الدخل والاستهلاك والإنفاق (2013/2012) ، جدول رقم (9) . وقد قام الباحث بتقدير العمود الثالث .

ومن خلال تطبيق المعادلة السابقة رقم (2) ، فإن معامل كوزنتز يبلغ (24.2%) . وهو ما يعني أن ثمة توزيعاً أقرب للعدالة للانفاق الاستهلاكي بين الأسرة .

(3) بينما يحصل أقل (20%) من الأفراد إنفاقاً ، على (8.86%) من إجمالي الإنفاق في الحضر ، يحصل أغنى (20%) من الأفراد إنفاقاً ، على (42.14% %) من إجمالي الإنفاق في الحضر . كما أنه) بينما يحصل أقل (20%) من الأفراد إنفاقاً ، على (10.68%) من إجمالي الإنفاق في الريف ، يحصل أغنى (20%) من الأفراد إنفاقاً ، على (34.48% %) من إجمالي الإنفاق في الريف .

ويوضح الجدول التالي رقم (7) متوسط الإنفاق الاستهلاكي السنوي للأسرة حسب الشرائح الخمسية في كل من الريف والحضر .

جدول رقم (7)

البيان	متوسط الإنفاق الاستهلاكي السنوي للأسر في الحضر %	متوسط الإنفاق الاستهلاكي السنوي للأسر في الريف %
أقل 20 % من السكان إنفاقاً	8.86	10.58

من 20 إلى أقل من 40	12.43	14.83
من 40 إلى أقل من 60	15.83	17.98
من 60 إلى أقل من 80	20.73	22.01
أعلى 20 % من السكان إنفاقاً	42.14	34.48

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، بحث الدخل والاستهلاك والإنفاق (2013/2012)

أما معامل جيني فقد بلغ (34%) بالنسبة للحضر ، وبلغ (24%) بالنسبة للريف . بيد أن متوسطهما قد بلغ (28%) .

(5) أنه في العام 2013/2012 ، كان (60%) من الفقراء المشتغلين يعملون خارج المنشأة ، مقابل (27.3%) يعملون في القطاع الخاص ، (12.7%) يعملون في القطاعين العم والحكومي . ومن ثم يمكن القول أنه توجد علاقة واضحة بين العمل في القطاعين العام والحكومي وبين مستوى الرفاهة .

(5) أما من منظور دليل التنمية البشرية ، فإن ثمة حدوث تحسن في مؤشر التنمية البشرية خلال بعض سنوات الفترة من عام 1990 حتى عام 2012 . ويوضح الجدول التالي رقم (7) ذلك .

جدول رقم (7) تطور دليل التنمية البشرية

السنة	دليل التنمية البشرية %
1990	.502
2000	.593
2005	.625
2007	.640

2010	.661
2011	.661
2012	.662

المصدر : الأمم المتحدة ، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية (2013) .

يتضح من الجدول السابق رقم (7) أن هذا المؤشر قد ازداد من (502.) في عام (1990) إلى (593.) في عام (2000) ثم إلى (625.) في عام (2005) وإلى (640.) في عام(2007) ثم إلى (661.) في عام (2010) وإن ثبت تقريباً عند (661.) في عام (2011) ، (662.) في عام (2012) [33].

بيد أن دليل التنمية البشرية المعدل بعدم المساواة ، قد بلغ (584.) في عام (2012) . أي أن التنمية البشرية قد كانت مصحوبة بسوء في توزيع الخدمات الصحية والتعليمية وفي توفير مستوى معيشي لائق لأفراد المجتمع .

كذلك فإن هذا التحسن في مؤشر التنمية البشرية قد كان مصحوباً ، كذلك ، بزيادة مؤشر الفقر المطلق والفقر المدقع في مصر . فبينما حدث تدهور مطلق في نسبة الفقر المطلق بمقدار (10%) تقريباً خلال الفترة من عام (1999/ 2000) حتى عام (2013/2012) ، فإن ثمة تحسناً مطلقاً في دليل التنمية البشرية بمقدار (6%) تقريباً خلال الفترة من عام (2000) حتى عام (2012) . ومن ثم يكون مؤشر التنمية البشرية أكثر تفائلاً وأقل تعبيراً عن مضمون وحقيقة التنمية البشرية . فكيف تتسع الفرص والخيارات أمام أفراد المجتمع ، وهو ما يؤكده تحسن مؤشر التنمية البشرية ، وفي ذات الوقت يزداد عدد الفقراء فقراً مطلقاً ، وهو ما تؤكدة زيادة نسبة الفقر المطلق ؟ .

(33) تقرير التنمية البشرية (2013) .

فإذا أخذنا في الاعتبار نسبة الفقر المدقع التي تفاقمت هى الأخرى خلال الفترة من عام (1999/ 2000) ، حيث بلغت (2.9 %) ، حتى عام (2012 /2013) ، حيث بلغت (4.4 %)، لاتضح لنا أن ثمة زيادة ، ليس في نسبة الفقراء فقراً مطلقاً فقط ، ولكن في حدة الفقر كذلك .

أما عن دليل الفقر المتعدد الأبعاد ، فإن هذا الدليل إنما يعكس دليل الفقر المتعدد الأبعاد بدقة وقوع الفقر أو نسبة الفقراء(H) والذي يعرف بأنه نسبة السكان التي تعاني الفقر المتعدد الأبعاد، ومتوسط شدة أو حدة فقرهم (A) والذي يعرف بأنه متوسط نسبة المؤشرات التي يوصف عندها الفقراء بالحرمان . أو أنه متوسط نسبة الحرمان الذي يعاني منه الأشخاص الذين يعيشون الفقر المتعدد الأبعاد [34] .

ويحسب ذلك الدليل بضرب نسبة الفقراء في شدة فقرهم . أي أن :

دليل الفقر متعدد الأبعاد = (H) x (A) .

ويعرَّف الشخص بأنّه «فقير » إذا كان محروماً من ثلث نقاط وزن المؤشّرات على الأقل. ويعرَّف الشخص بأنّه عرضة للفقر إذا كان محروماً من نسبة (20 – 33 %) من نقاط وزن المؤشر .

ويعرَّف بأنّه في «فقر مدقع » إذا كان محروماً من نسبة (50%) فأكثر من المؤشر .

ولا يزال دليل الفقر المتعدِّد الأبعاد يواجه عددًا من التحدّيات، على الرغم من استخدامه عمليّاً السنوات عديدة. على سبيل المثال، يستخدم دليل الفقر المتعدِّد الأبعاد الأوزان المعياريّة دون أيّة أبعاد عن الأسعار .بالإضافة إلى ذلك فإنه لا يستخدم أية أبعاد عن عمر الأصول التي تقتنيها الأسر(الأجهزة الكهربائية ... أو عمليتها أو نوعيتها .

ويشير البعض إلى أنه من خصائص مقاييس فقر الدخل والفقر المتعدِّد الأبعاد أنّها لا تتحرّك معًا وإلا كان واحدٌ منها زائدًا عن الحاجة. كما لوحظ وجود عدم تطابق بانتظام بين فقر الدخل والفقر المتعدِّد الأبعاد.

---

(34) د . عبد الحميد نوار ، مرجع سبق ذكره ، صـــ 10 ، 11 .

ووفقاً للنتائج التجريبيّة لدليل الفقر المتعدِّد الأبعاد العالميّ لعام 2013 ، يعيش 1.7 مليار شخص في الفقر المتعدِّد الأبعاد في 104 بلدانٍ مقارنة مع 1.4 مليار شخص في تلك البلدان يُقدَّر أنّهم يعيشون على 1.25 دولار أميركي أو أقلّ في اليوم بتعادل القوّة الشرائيّة [35].

يرفض الباحث هذا التبرير لعدم انسجام هذين المؤشرين معاً . ذلك أنه لا ينتظر أن يسيرا معاً . ذلك لأنهما ليسا من ذات الطبيعة ، ولا يستهدف كل منهما نفس الغاية . فمقياس الفقر المتعدد الأبعاد هو مقياس يقيس مستوي الحرمان من الأبعاد التي يشتمل عليها دليل التنمية البشرية . ومن ثم فهو مقياس للفقر البشري أو الحرمان بالمعني الذي يضييق من الفرص والاختيارات أمام أفراد المجتمع . بيد أن مقاييس الدخل تقيس مدي أوسع وأهم من الاختيارات مقارنة بأبعاد الفقر المتعدد الأبعاد . فمؤشر الدخل يقيس مدى العدالة في توزيع الناتج القومي بين السكان . ومن المنطقي أنه كلما ازدادت الخيارات أمام الفرد كلما مكنه ذلك من زيادة فرص تحسين مستواه المادي (زيدة دخله) . ومن ثم فإن تحسن مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد وتدهور مؤشر الفقر المطلق أومؤشر الفقر المدقع ، إنما يعكس تناقضاً ، وليس مجرد تفاوت موضوعي في الدلالة . فقد أشرنا إلى أن فقر الدخل أشد وطأة من فقر المعرفة وربما من فقر الصحة . فمن يملك الدخل الأعلي يستطيع أن يتطبب لدي أمهر الأطباء ، ويستطيع أن يحصل على خدمة التعليم والتعلم .

فقد بلغ دليل الفقر المتعدد الأبعاد في مصر – وفقاً للمقارنات الدولية - (2.4%) في عام (2008) بنسبة سكان تعاني من الفقر متعدد الأبعاد بلغت (6%) وشدة حرمان بلغت (40%) . كما بلغت نسبة السكان الذين يعانون الفقر المدقع – وفقاً للمقارنات الدولية – (1%) .

بيد أن نسبة السكان في مصرتحت خط الفقر المطلق الوطني قد بلغت (21.6%) في العام المالي (2008 / 2009) ، في حين بلغت نسبة السكان تحت خط الفقر المدقع الوطني (6.1%) في عام (2009/2008) . وعلى الرغم من أن أبعاد خط الفقر المدقع الدولي تختلف عنها

---

(35) . **http://www.developmentprogress.org/blog/2013/05/29/why-poorest-poor-need-mpi-20**

بالنسبة لخط الفقر المدقع الوطني (نسبة السكان الذين يقل إنفاقهم عن خط الفقر الغذائي [36]) ، إلا أن هذا الإختلاف بين قيمتي المؤشرين تبدوغير عادية . فبعد التغذية ضمن أبعاد خط الفقر المدقع الدولي ، هو مجرد بعد فرعي من بعدي الصحة التي تمثل بعداً واحداً من بين ثلاثة أبعاد رئيسية (الصحة + التعليم + مستوى معيشي لائق) لكل بعد منها وزن يساوي أوزان الأبعاد الأخرى (1 / 3) ليس إلا . أي أن الوزن النسبي للتغذية هنا يساوي (16.6%) . أما بعد التغذية كمكون لخط الفقر المطلق الوطني ، فإنه قد يستغرق نسبة هامة لا تقل عن نصف قيمة خط الفقر الغذائي . ومن ثم فإنه بينما يركز خط الفقر المدقع الوطني على بعد التغذية كمحدد للفقر المدقع – وهو كما نري تركيز منطقي يعكس الترتيب المنطقي لأولوية الحاجات البشرية بالإشباع – يركز الفقر المدقع متعدد الأبعاد الدولي على حزمة من الحاجات تتعدى الحاجة للغذاء .

ومن ثم فهو مؤشر يبدو أنه أكثر تفاؤلاً . فنسبة أقل من الناس في مصر (17.96%) تعاني حرماناً من الحصول على خدمات اكتساب المعرفة (التعليم) ، كما أن نسبة أقل منهم (16.91 %) تعاني حرماناً من الحصول على الخدمات الصحية ، كما أن نسبة (1%) منهم فقط تعاني حرماناً من مستوى معيشي لائق .وذلك وفقاً لأبعاد الفقر متعدد الإبعاد . بيد أن مساهمة كل بعد من هذه الأبعاد في دليل الفقر البشري المتعدد الأبعاد هو على التوالي (48.4%) ، (31.16 %) ، (14. 44%) . مع ملاحظة أن هذا الدليل قد عالج التغذية ضمن بعد الصحة وليس ضمن بعد المستوى المعيشي اللائق . كما عالج (مياه الشرب والصرف الصحي) ضمن بعد مستوي معيشي لائق .

وقد أدت عدة عوامل مجتمعة – وفي مقدمتها ضعف النظام التعليمي – إلى انتشار البطالة في أوساط الشباب، فقد أظهرت الإحصاءات أن 92% ممن يعانون من البطالة هم من المتعلمين ممن هم دون سن الثلاثين وأن 50% من هؤلاء العاطلين عن العمل في المرحلة العمرية من 20-25 سنة، وذلك لأن التعليم المصري كان يخرج أجيالاً من الشباب غير المؤهلين للمنافسة بكفاءة في سوق العمل وغير القادرين على توفير الأيادي العاملة المدربة القادرة على دفع عجلة الإنتاج. ويتجسد ذلك في الإحصاءات التي توضح أن أعداد العاطلين من المتعلمين والحاصلين على

(36) تلبية لجزء من احتياجاته الأساسية غير الغذائية ، فإن الفرد يقتطع جزءاً من إنفاقه على حاجاته الأساسية من الغذاء لكي ينفق على تلك الحاجات الأساسية غير الغذائية .

الشـهادات العليـا أعلـى بكثيـر ممـا هـي عليهـا بالنسـبة لحـاملي الشـهادات دون المتوسـطة وغيـر المتعلمين، والذين يعانون بدورهم من ضعف شديد في دخولهم [37].

كما ترتب على سوء تطبيق سياسات التحرر الاقتصادي وإهمال التنمية البشرية الشاملة حدوث خلل جسيم في هيكل الدخل في المجتمع المصري، فاتسعت الفجوة بين الطبقات وازداد الأغنياء غناءً والفقراء فقراً، وشعرت الطبقة الوسطى – والتي يفترض أنها عماد المجتمع – بضغط شديد نتيجة الارتفاع المضطرد في الأسعار وزيادة تكاليف الحياة دون أن يقترن ذلك بزيادة مماثلة في الدخل. وقد عبرت الوثائق والدراسات الدولية عن هذه الظاهرة بجلاء، حيث تظهر الإحصاءات أن الشريحة الأغنى من المجتمع المصري – والتي تمثل 30% من الشعب – استحوذت على 73% من الدخل القومي، فيما لم تحظ شريحة الـ 30% الأكثر فقراً سوى على 12% من الدخل. أما الطبقة الوسطى التي تمثل الـ 40% الواقعة بين هاتين الشريحتين، فكان نصيبها من الدخل القومي حوالي 15% فقط، وهو أبلغ دليل على اختلال التوازن والعدل في توزيع الثروة في البلاد وإخفاق الدولة في تحقيق الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية [38]. ويمكن قياس مستويات الفقر عن الفترة ١٩٨٢/٨١ – ١٩٩١/٩٠ قبل برنامج الإصلاح الاقتصادي من خلال الجدول رقم (8).

جدول (8)

قياس طبقات الفقر عن الفترة (1982/81 – 1991/90)

البيان	1982/81		1991/90	
	حضر	ريف	حضر	ريف

(37) د . محمود شريف بسيوني ، الجمهورية الثانية في مصر ، دار الشروق ، الطبعة الأولي ، القاهرة ، 2012 ، صـ 44 .

(38) المرجع السابق مباشرة صـ 45 .

خط الفقر الأدنى*				
(١) po	٢,١٨	١,١٦	٣,٢٠	٦,٢٨
(٢) p1	٥،٣	١,٣	٣,٤	٥,٤
(٣) p2	٩,٠	٨,٠	١,١	٤,١
خط الفقر الأعلى**				
Po	٥,٣٣	٩,٢٦	٣٩	٢,٣٩
P1	٥,٦	٢,٤	٨,١٠	١٢
P2	٥,٣	٦,١	٤	٥,٤

المصدر: د . عصام حسني محمد عبد الحليم ، تأثيرات السياسات الاقتصادية على الفقر ، دراسة تطبيقية على مصر ، صـ 85 وما بعدها .

http://www1.aucegypt.edu/src/pdr/Research_Briefs/Poverty.pdf

***خط الفقر الأدنى** : يقوم علي تقدير المكو نات غير الغذائية من النفقات المعيشية للأسر التي يتساوي إجمالي نفقاتها مع خط الفقر العام.

****خط الفقر الأعلى** : يحدد وفق تقدير المكونات غير الغذائية في النفقات المعيشية للأسر التي تتساوي نفقاتهم الغذائية مع خط فقر الطعام.

[1] Po **:** تعني نسبة الفقر المطلق .أي نسبة السكان تحت خط الفقر.

[2] P1 **:** يقيس الفجوة بين متوسط استهلاك الفقير وخط الفقر.

[3] P2 **:** يقيس شدة الفقر. أي التوزيع غير المتساوي للاستهلاك علي الفقراء بتوضيح الاختلاف في الاستهلاك.

وتعكس المؤشرات الثلاثة السابقة (الموضحة في الجدول رقم(8) ٨٢/٨١ – ١٩٩٠/٩٠) زيادة أعداد الفقراء بين خط الفقر الأدنى والأعلى، وزيادة الخلل الاجتماعي والتفاوت في توزيع الدخل، وصعوبة الخروج من بوتقة الفقر والتي تتطلب للخروج منها زيادة دخول الفقراء للوصول إلى مستوى خط الفقر.

وبالنسبة لقياس مستويات الفقر خلال برنامج الإصلاح الاقتصادي [39] نجد أن مؤشر عدد الأفراد في الحضر ازاد إلى (22.5٪ ، 45%) بخط الفقر الأدنى والأعلى لعام ١٩٩٦/٩٥ على التوالي . وفى الريف نجده قد انخفض إلى (23.3٪) بخط الفقر الأدنى وزاد بخط الفقر الأعلى إلى (50.2٪) لعام ١٩٩٦/٩٥.

وهو ما يعنى زيادة عدد الفقراء عقب تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، برغم انخفاض المؤشر في الريف بخط الفقر الأدنى . مما يعنى انخفاض عددالفقراء الذين يقل إنفاقهم أو يتساوى مع خط الفقر لعام ١٩٩٦/٩٥ ·وبلغ عدد الفقراء وفق خط الفقر الأدنى (5.82 مليون، و 8) مليون فرد في الحضر والريف على التوالي، وبلغ عددهم وفق خط الفقر الأعلى(11.65 مليون، 17.23) مليون في الحضر والريف على التوالي في ١٩٩٦/٩٥ مما يشير لزيادة ظاهرة الفقر بين الخطين.

وبالنسبة لمؤشر فجوة الفقر ازداد هذا المؤشر في الحضر لعام ٩٦/٩٥ إلى(4.9٪) بخط الفقر الأدنى وزيادته أيضاًا بخط الفقر الأعلى في الحضر إلى (12.8٪) عام ٩٦/٩٥، وفى الريف انخفض مؤشر الفقر الأدنى إلى (4.3٪) وزاد بالخط للأعلى إلى 12.5٪) لذات العام، ويعكس هذا المؤشر تدهور إنفاق الفقراء وتظل الحاجة لزيادة الدخول النقدية الحقيقي ـة للوصول إلى خط الفقر.

وبالنسبة لمؤشر حدة الفقر فقد أرتفع هذا المؤشر وفق خط الفقر الأدنى في الحضر (من 1.6٪) لعام ٩٦/٩٥ إلى (4.9٪) بخط الفقر الأ على .أما في الريف انخفض إلى (1.2٪) بخط الفقر الأدنى وإلى (4.2٪) بخط الفقر الأعلى وهو ما يفيد استمرار معاناة فقراء الحضر أكثر من معاناة فقراء الريف خلال برنامج الإصلاح الاقتصادي.

---

(39) د . عصام حسني محمد عبد الحليم ، تأثيرات السياسات الاقتصادية على الفقر ، دراسة تطبيقية على مصر ، صـ ، 86 http://www1.aucegypt.edu/src/pdr/Research_Briefs/Poverty.pdf

المشكلة ليست إذن في انخفاض الدخل القومي ، وإنما في عدم عدالة توزيع هذا الدخل بين السكان ، وهو الأمر الذي يتفاقم باطراد في مصر في السنوات الأخيرة . والذي يعني أيضًا أن التدهور المتزايد في مستويات معيشة الفقراء لن يتم القضاء عليه بالسياسات الاقتصادية الليبرالية الجديدة، التي تهدف لتحرير الاقتصاد وإعمال آليات السوق لشد عود الرأسمالية المصرية ، على حساب الفقراء ومحدودي الدخل وليس من خلال كفاءتها ، وإنما بتبني استراتيجيات تنموية وطنية تركز على إشباع الحاجات قصيرة وطويلة الأجل للغالبية من أفراد المجتمع المصري .

النتائج

1- على صعيد التناول الفني لأدلة التنمية البشرية والفقر البشري (1) والفقر المتعدد الأبعاد ، ودليل التنمية البشرية المعدل بعدم المساواة ، فإن الباحث يرى أن هذه الطرق في القياس تتسم بالتحيز للمؤشرات الوصفية (الصحية والتعليمية) على حساب المؤشرات الكمية (الدخل) . إذ تعطي هذه الأدلة نفس الأهمية النسبية (الترجيح المتساوي) لكل بعد من هذه الأبعاد الثلاثة . فالمنطق يقرر أن فقر الدخل أشد وطأة من فقر االصحة ، وأن فقر الصحة أشد وطأة من فقر المعرفة . بيد أن بعض الدراسات قد استخدمت بعض المقاييس الأخرى للتخلص من هذا التحيز وذلك من خلال استخدام الوسط الهندسي بدلاً من الوسط الحسابي في حساب مقاييس الفقر والتنمية البشرية .

فالدخل وهو يمثل بديلاً عن كل الأبعاد غير المتضمنة في بعد التمتع بحياة مديدة وصحية وفي بعد اكتساب المعرفة ، يتطلب - كما يرى الباحث - أن يعامل معاملة إحصائية تعكس أهميته النسبية

الكبري . ومن ثم فإن الترجيح المتساوي لأبعاد غير متساوية في الأهمية ، يجعل هذه المؤشرات متحيزة . ومن ثم فهى تخفي في ثناياها حقيقة التنمية البشرية . ولذلك فإن دليل التنمية البشرية قد يعكس وضعاً مطمئناً ومتفائلاً يتجاوز الواقع .

2 - إن أدلة الأبعاد الصحية والتعليمية تخفي الجانب النوعي للرعاية الصحية والتعليمية . أي أنها لا تبين مدى جودة الخدمة الصحية والخدمة التعليمية . فهي تركز على الجانب الكمي ، وتتغافل نسبياً عن الجانب النوعي .

3 - أن هذه الأدلة لا تتضمن معاملاً يربط ما بين أبعادها وبين معدل ونمط البطالة . فارتفاع دليل اكتساب المعرفة ، في الوقت الذي ترتفع فيه معدلات البطالة بين المتعلمين ، إنما يمثل إهداراً للموارد والطاقات البشرية ، ومن ثم يمثل خصماً ، يجب أخذه في الحسبان ، من دليل التنمية البشرية ومن الأدلة الأخري .

بيد أن دليل الفقر (2) – وهو دليل يقيس مدي الحرمان بالنسبة لدول مختارة من مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية – يأخذ في الحسبان معدل البطالة السافرة لمدة سنة فأكثر ، وهو ما يتم إهماله في حالة البلدان المتخلفة .

4 - أن هذه الأدلة تفترض أن ثمة استقلالاً بين الأدلة الفرعية المكونة لكل دليل . فدليل التنمية البشرية ، على سبيل المثال ، يفترض أن كلاً من دليل الصحة ودليل التعليم لا يتأثر ولا يؤثر في دليل الدخل . والحقيقة أن أن كلاً من دليل الصحة ودليل التعليم يتحددان – إلى حد كبير بمستوي الدخل – بمستوي الدخل . إذ يسمح مستوى الدخل المرتفع بأن يحصل الفرد وأسرته على رعاية طبية وخدمات تعليمية أكثر جودة .

5 - أن هذه الأدلة تتناول التنمية البشرية وكأنها لا تمثل جزءاً عضوياً من التنمية الشاملة universal Development. فهى تهيئ الأذهان إلى أن التنمية البشرية - بأدلتها المختلفة - يمكن أن تتقدم حتى وإن كان ثمة إعوجاج في التنمية الاقتصادية (تطوير هيكل الاقتصاد من خلال زيادة الوزن النسبي للقطاعات الاقتصادية الديناميكية ، وتحقيق الاستقلال الاقتصادي) والاجتماعية (تحقيق العدالة في توزيع الدخول ، ...) .

6 - لذلك يمكن القول أن أدلة قياس الفقر والتنمية البشرية ، تتضمن رؤية تنموية معينة ترتكز على الليبرالية – وفي القلب منها الليبرالية الاقتصادية – لا على استراتيجية محددة من

استراتيجيات التنمية التي تستهدف نمطاً معيناً من التطور . ومن ثم فإن هذه الأدلة تكرس لسياسات إنما معينة تتمثل في تشغيل الجهاز الاقتصادي في البلد النامي وفقاً لحاجات الإقتصاديات الرأسمالية المتطورة ، وليس وفقاً لمقتضيات تنمية وطنية متمركزة نحو الذات .

7 - الليبرالية الاقتصادية لا تتمضن في ذاتهاً نهجاً تنموياً معيناً ، بل هي شكل من أشكال إدارة الاقتصاد المحلي وفقاً لأولويات يحددها نمط واتجاهات التراكم في الدول الرأسمالية المتطورة . فالتنمية الحقيقة (الوطنية) تقتضي فك الارتباط . أي إخضاع العلاقات الخارجية لمقتضيات تنمية محلية ذات مضمون شعبي ، على عكس التكيف الذي لا يعني إلا تكيف عملية الإنماء الاقتصادي للشروط التي تفرضها المنظومة الاقتصادية العالمية .

8 - أن المؤشرات ليست مخرجات علمية محايدة، بقدر ما تتأثر برؤية فلسفية وثقافية ؛ ففي السنوات الأولى للحديث عن التنمية كانت المؤشرات اقتصادية بشكل أساسي، لكن ستضاف إليها أبعاد إنسانية وبيئية تبعا للنقاش الفكري حول مفهوم التنمية ذاته.

9 - لا يوجد انسجام بين مؤشري (الفقر المطلق) و (الفقر المتعدد الأبعاد) في مصر . ذلك أنه لا ينتظر أن يسيرا معاً . ذلك لأنهما ليسا من ذات الطبيعة ، ولا يستهدف كل منهما نفس الغاية . فمقياس الفقر المتعدد الأبعاد هو مقياس يقيس مستوي الحرمان من الأبعاد التي يشتمل عليها دليل التنمية البشرية . ومن ثم فهو مقياس للفقر البشري أو الحرمان بالمعني الذي يضييق من الفرص والاختيارات أمام أفراد المجتمع . بيد أن مقاييس الدخل تقيس مدي أوسع وأهم من الاختيارات مقارنة بأبعاد الفقر المتعدد الأبعاد .

فمؤشر الدخل يقيس مدى العدالة في توزيع الناتج القومي بين السكان . ومن المنطقي أنه كلما ازدادت الخيارات أمام الفرد كلما مكنه ذلك من زيادة فرص تحسين مستواه المادي (زيدة دخله) . ومن ثم فإن تحسن مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد وتدهور مؤشر الفقر المطلق أومؤشر الفقر المدقع ، إنما يعكس تناقضاً ، وليس مجرد تفاوت موضوعي في الدلالة . فقد أشرنا إلى أن فقر الدخل أشد وطأة من فقر المعرفة وربما من فقر الصحة . فمن يملك الدخل الأعلي يستطيع أن يتطبب لدي أمهر الأطباء ، ويستطيع أن يحصل على خدمة التعليم والتعلم .

(10) بلغ دليل الفقر المتعدد الأبعاد في مصر – وفقاً للمقارنات الدولية - (2.4%) في عام (2008) بنسبة سكان تعاني من الفقر متعدد الأبعاد بلغت (6%) وشدة حرمان بلغت (40%) . كما بلغت نسبة السكان الذين يعانون الفقر المدقع – وفقاً للمقارنات الدولية – (1%) .

(11) أن نسبة السكان في مصرتحت خط الفقر المطلق الوطني قد بلغت (21.6%) في العام المالي (2008 / 2009) ، في حين بلغت نسبة السكان تحت خط الفقر المدقع الوطني (6.1%) في عام (2009/2008) . وعلى الرغم من أن أبعاد خط الفقر المدقع الدولي تختلف عنها بالنسبة لخط الفقر المدقع الوطني (نسبة السكان الذين يقل إنفاقهم عن خط الفقر الغذائي ، إلا أن هذا الإختلاف بين قيمتي المؤشرين تبدوغير عادية . فبعد التغذية ضمن أبعاد خط الفقر المدقع الدولي ، هو مجرد بعد فرعي من بعدي الصحة التي تمثل بعداً واحداً من بين ثلاثة أبعاد رئيسية (الصحة + التعليم + مستوى معيشي لائق) لكل بعد منها وزن يساوي أوزان الأبعاد الأخرى (1 / 3) ليس إلا . أي أن الوزن النسبي للتغذية هنا يساوي (16.6%) . أما بعد التغذية كمكون لخط الفقر المطلق الوطني ، فإنه قد يستغرق نسبة هامة لا تقل عن نصف قيمة خط الفقر الغذائي .

ومن ثم فإنه بينما يركز خط الفقر المدقع الوطني على بعد التغذية كمحدد للفقر المدقع – وهو كما نري تركيز منطقي يعكس الترتيب المنطقي لأولوية الحاجات البشرية بالإشباع – يركز الفقر المدقع متعدد الأبعاد الدولي على حزمة من الحاجات تتعدى الحاجة للغذاء . ومن ثم فهو يبدو أكثر تفاؤلاً فنسبة أقل من الناس في مصر (17.96%) تعاني حرماناً من الحصول على خدمات اكتساب المعرفة (التعليم) ، كما أن نسبة أقل منهم (16.91 %) تعاني حرماناً من الحصول على الخدمات الصحية ، كما أن نسبة (1%) منهم فقط تعاني حرماناً من مستوى معيشي لائق .وذلك وفقاً لأبعاد الفقر متعدد الإبعاد . بيد أن مساهمة كل بعد من هذه الأبعاد في دليل الفقر البشري المتعدد الأبعاد هو على التوالي (48.4%) ، (31.16 %) ، (44 .14%) . مع ملاحظة أن هذا الدليل قد عالج التغذية ضمن بعد الصحة وليس ضمن بعد المستوى المعيشي اللائق . كما عالج (مياه الشرب والصرف الصحي) ضمن بعد مستوي معيشي لائق .

قائمة المراجع

(1) الأمم المتحدة ، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية (2007 / 2008) .

(2) الأمم المتحدة ، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، تقرير التنمية البشرية (2013) .

(3) د . عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد ، في التطور الاقتصادي المحلي والدولي ، دراسة تحليلية ، بدون ناشر ، 1997 ، هامش صـ 31 .

(4) د . خليل حسن خليل ، دور رءوس الأموال الأجنبية في تنمية الاقتصاديات المتخلفة ، مع دراسة خاصة بإقليم مصر ، صـ 20 .

(5) د . على الجريتلي ، خمسة وعشرون عاماً ، دراسة تحليلية للسياسة الاقتصادية في مصر ، 52 – 1977 ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، صـ 16 .

(6) د . محمد حامد الزهار / مشاكل اقتصادية معاصرة ، بدون ناشر ، بدون تاريخ ، صـ 139 .

(7) البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي لسنة (1993/ 1994) .

(8) جمعية التنمية الصحية والبيئية ، برنامج السياسات والنظم الصحية ، الحالة الصحية والخدمات الصحية في مصر ، القاهرة ، 2005 ، صـ 6 وما بعدها .

(9) محبوب الحق ، ستار الفقر ، خيارات أمام العالم الثالث ، ترجمة ، ترجمة أحمد فؤاد بلبع ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1977 ، صـ 20 .

(10) هشام المكي ، قراءة نقدية في تقرير التنمية البشرية 2013 http://www.nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?id=370 .

(11) د. محمد عبد الله الرفاعي: معوقات بيانات قياس الفقر ، https://groups.google.com/forum/#!msg/fayad61/TeNkzju-BOY/8K6XjmiUJU4

(12) د . هبة الليثي : تحديات قياس الفقر في منطقة الإسكوا ، http://css.escwa.org.lb/SD/0991/studypaper1_Ar.pdf.

(13) د . عبد الحميد نوار ، الفقر المتعدد الأبعاد وسياسات معالجة مشاكل الحرمان المتشابكة في الدول العربية ، سلسلة أوراق بحثية ، تقرير التنمية الإنسانية العربية ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، المكتب الأقليمي للدول العربية ، 2014 ، صـ 22 وما بعدها .

(14) د . محمود عبد الفضيل ، قراءة نقدية لتقرير التنمية الإنسانية العربية ، http://www.weghatnazar.com/article/article_details.asp?id=235&issue_id=6 .

(15) د . نادر فرجاني ، http://www.shabiba.com/News/Article-28804.aspx

(16) د . سمير أمين ، مؤسسات بريتون وودز ، خمسون عاماً من إنشائها ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، القاهرة ، 1995 ، صـ 37 وما بعدها

(17) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك (2012/ 2013) ، صـ 2 ، 3 .

(18) د . عادل عامر ، الفقراء في مصر ، http://elw3yalarabi.org/modules.php?name=News&file=article&sid=12882

. http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=84390&eid=385(19) .

(20) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك (2010 / 2011) .

(21) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، بيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك – الذي أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في 2013/2012

(22) . http://www.developmentprogress.org/blog/2013/05/29/why-poorest-poor-need-mpi-20.

(23) د . محمود شريف بسيوني ، الجمهورية الثانية في مصر ، دار الشروق ، الطبعة الأولي ، القاهرة ، 2012 ، صـ 44 .

(24) د . عصام حسني محمد عبد الحليم ، تأثيرات السياسات الاقتصادية على الفقر ، دراسة تطبيقية على مصر ، صـ 85 وما بعدها . http://www1.aucegypt.edu/src/pdr/Research_Briefs/Poverty.pdf .